الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
صحيفة أسبوعية اقتصادية

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥١/ ٢٧ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤
Issue No.551 - 27 of October 2024

حلة جديدة في غرف التجارة

دمشق اختارت باسل الحموي وحلب إبراهيم بديوي وفي اللاذقية كمال الأسد

أشارت بعض الأوساط التجارية إلى حالة من التفاؤل والترقب الإيجابي والمساهمة بحل العديد من المشكلات في ظل حكومة جديدة تبدو معها المؤشرات إيجابية بالنسبة للاهتمام بالوضع الاقتصادي، وكذلك هناك انفتاح نحو توسيع الدور الملقى على عاتق الغرف التجارية والعمل معها بروح المشاركة لوضع السياسات الاقتصادية المناسبة للمرحلة الصعبة التي يمر بها الاقتصاد، لافتة إلى الدور المهم والأساسي للقطاع الخاص في هذا الخصوص.

ص ٨-٩

بيان الحكومة..
بيان الممكن.. شفاف بشكل مفرط!
من أصدق البيانات الحكومية.. ويعد بيان الواقع والعمل

اتسم البيان الوزاري ولأول مرة في تاريخ الحكومات السورية السابقة بالواقعية والشفافية المفرطة، إذ كان بيان الممكن لا بيان المأمول في تحديد الأهداف والرؤى الاقتصادية وتوصيف الحالة الاقتصادية الصعبة وإبراز تحدياتها الخارجية والداخلية، والتي من الممكن أن تشكل حجر عثرة قد تعوق الحكومة في تحقيق أهدافها المنشودة في مجال التنمية الاقتصادية وتحسين الواقع الاجتماعي والمعيشي، لقد شكل البيان الحكومي لأغلبية المواطنين صدمة تشاؤمية كبيرة، فقد كان الجميع ينتظر تشكيل الحكومة الجديدة وبيانها الوزاري، وكلهم أمل بأنها ستكون مختلفة بكل المعايير والسياسات والخطط المتبعة عن الحكومات السابقة لها في معالجة الواقع من حيث تغير النهج والذهنية والرؤى لصناعة المستقبل، وتحقيق نقلة نوعية في المجال الاقتصادي من خلال التخلي عن السياسات الترقيعية وإعادة صياغة ورسم السياسات المبنية على أسس علمية وواقعية، تمكن من تهيئة الأرضية المناسبة لاستثمار الموارد الوطنية المتاحة، سواء أكانت مادية أم بشرية وتنمية الدخل القومي وزيادة نصيب الفرد منه وتحسين مستواه المعيشي.

ص ٤-٥

قطار التشاركية سيصل مطار دمشق الدولي

وزير النقل لـ«الاقتصادية»: العمل جارٍ على وضع صيغ قانونية لإدخال القطاع الخاص بإدارة المطار

أكد وزير النقل المهندس زهير خزّيم لـ«الاقتصادية» قائلاً: الوزارة تحرص على التوسع في الاستثمارات وتحريك عجلة الإنتاج، وتولي أهمية بالغة إلى مسألة التشاركية والاستثمار وقد وضعت ذلك خلال رؤيتها الحالية والقادمة واعتبار هذه المسألة المهمة، منهج عمل للتغلب على صعوبات التمويل، ووسيلة لتحسين الخدمات وتطوير البنى التحتية والتجهيزات اللازمة للمطارات المدنية السورية.

وأضاف الوزير خزّيم: إن ترتيب الأولويات في تنفيذ المشاريع يأتي من باب الحرص على تحقيق الإنجاز الذي يطمح له المواطن والوزارة، والهدف الكبير هو التطلع الدائم لتحسين الخدمات المقدمة للمسافرين، وتحقيق معايير السلامة والأمان والجودة في المطارات، وتقديم أفضل ما يمكن في تخديم الحركة الجوية بشكل عام، وهذا سيتحقق من خلال إقامة استثمارات تشاركية مع القطاع الخاص الذي يعود بالفوائد العديدة على الأطراف.

وبعد أن دعت الحكومة ووجهت بالتشاركية وتوسيع أبواب الاستثمار وإزالة أي عوائق تواجه ذلك كان لابد من التفكير برؤية استثمارية في استثمار المرافق الحيوية في سوق النقل الجوي بما يوفر التمويل المطلوب، وينعكس على الخدمة المقدمة للمسافر وللطائرة بكل مرونة ويسر وبرؤية حضارية وعصرية تحاكي المعمول به عالمياً، وهذا ما نحرص عليه اليوم وغداً.

ص ٢

منطقة حرة جديدة في دمشق

أكد المدير العام للمؤسسة العامة للمناطق الحرة محمد زيتون تعافي المؤشرات الاقتصادية، مشيراً إلى بداية استعادة واستئناف الأنشطة الاستثمارية في المناطق الحرة عموماً.

وفي إطار خطة المؤسسة المستقبلية للتوسع فإن المؤسسة تدرس مع محافظة دمشق إقامة منطقة حرة جديدة وحديثة ومنظمة للتوسع بنشاطاتها الاستثمارية وتلبية الطلبات على فرص استثمارية متعددة الأنشطة لاستقطاب مستثمرين جدد في حال اكتمال الدراسات والاعتمادات والجدوى الاقتصادية من إقامتها وتحقيق رغبات طالبي الاستثمار ووضوح الرؤية والهدف.

وحققت المؤسسة إيرادات بقيمة ٢٢٦ مليار ليرة بنسبة زيادة ٤٣٧ بالمئة

ص ١٢-١٣

كيف يزداد الوضع المعيشي سوءاً ويزداد الإقبال على السياحة؟

ص ١٤-١٥

«الصحة»: لا صحة لوجود دواء غير فعّال!
عميد كلية الصيدلة: نقد فعالية الأدوية الوطنية تشويش إعلامي

أثيرت في الآونة الأخيرة تساؤلات كثيرة حول فعالية الدواء السوري ومدى مطابقته للمواصفات القياسية، مع تزايد نصائح الأطباء للمرضى بالدواء الأجنبي، رغم أن إقرار فعالية الدواء من عدمها أو حتى انخفاض الفعالية يتطلب مقاييس علمية معتمدة، ولا يمكن لأحد أن يقرر فعالية الدواء من عدمها من دون الاستناد إلى أي دليل علمي مثبت بالوقائع والبراهين.

وهذا ما حاولنا معرفته والتأكد منه من خلال التواصل مع وزارة الصحة ومع أحد المعامل الدوائية، إضافة إلى الأخذ برأي أهل الخبرة والعمل في هذا المجال، حيث التقت «الاقتصادية» بعضاً من الأكاديميين وأساتذة الجامعة في كلية الصيدلة بجامعة دمشق، في حين امتنعت نقابة الصيادلة عن الإدلاء بأي تصريح صحفي من دون تحديد الأسباب..!!

ص ١٠-١١

التشاركية هل تكون حبل نجاة للاقتصاد السوري؟

ص ٦

في مؤشرات «الاقتصادية»:
انخفاض بأسعار السكر والأرز وارتفاع بأسعار الزيت

ص ١٨-١٩

سورية وبريكس طموحات مشروعة.. فرصة اقتصادية أم تحديات داخلية؟

قد يحمل انضمام سورية إلى مجموعة «بريكس» تأثيرات متعددة على الاقتصاد، منها جذب الاستثمارات وخاصة في قطاعات كالطاقة والبنية التحتية، كما يفتح أسواقاً جديدة للمنتجات ما يعزز الصادرات، الأمر لا يتوقف هنا، فالتعاون مع دول بريكس مهم في مجالات التكنولوجيا والتنمية، ويخفف الضغوط الناتجة عن العقوبات ما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وبالتالي تحسين بيئة الأعمال، لكن هذه الفوائد لن تتحقق من دون ترميم وبناء اقتصادي داخلي.

انضمام سورية لـ «بريكس» سيفتح المجال واسعاً أمام زيادة وتعزيز حجم التعاون الاقتصادي مع دول المجموعة ما يعزز النمو الاقتصادي، ويمكن أن يلعب دوراً مهماً في زيادة الصادرات السورية إلى دولها، والاستفادة من الاستثمارات الجديدة التي يمكن أن تقيمها في سورية والانضمام إلى بريكس سيلغي العزلة التي حاولت الولايات المتحدة والدول الغربية فرضها خلال سنوات الحرب على سورية، وما آلت إليه الظروف الاقتصادية بعد ما يسمى «قانون قيصر».

ص ١٦-١٧

قطار التشاركية سيصل مطار دمشق الدولي

العمل جارٍ على وضع صيغ قانونية لإدخال القطاع الخاص بإدارة المطار

وزير النقل لـ«الاقتصادية»: التشاركية منهاج عمل للتغلب على صعوبات التمويل وتطوير التجهيزات للمطارات المدنية السورية

■ هني الحمدان

أعطت الحكومة إشارات واضحة إزاء تعميق كل أوجه التعاون والتشاركية الصحيحة مع القطاع الخاص الذي عدته شريكاً حقيقياً في تنمية الاقتصاد السوري، وتتوي الذهاب بعيداً لتحقيق تشاركية متكاملة تحمي وتحقق مصالح الطرفين، بل ذهبت لحد القول: لا خطوط حمراً أمام الاستثمارات التي يرغب فيها القطاع الخاص، وكل ذلك من باب تحقيق الإنتاجية الشاملة..

وبعد حالة التشاركية التي سارت بها وزارة النقل بين القطاع الخاص ومؤسسة الطيران السوري، هاهي الوزارة تناقش آفاق التوسع في إقامة تشاركية ببعض المنشآت الأخرى، حيث تدرس الآن إقامة تشاركية لخدمات المطارات السورية من أجل تحقيق خدمات ذات جودة وسرعة أفضل وفق اشتراطات وتفاهمات تنعكس إيجاباً على الطرفين، وتالياً تصل بخدمات المطارات إلى مستوى متقدم يرضي الزبائن ويعود بالنفع العام على مؤسسة الطيران المدني وكوادرها.. ويبدو جلياً أن «قطار التشاركية سيحط في مطار دمشق» أولاً، وحسب ما رشح من معلومات فإن العمل جارٍ على وضع صيغ قانونية لإدخال القطاع الخاص في عمليات استثمار وإدارة وتشغيل المطار بعملياته الجوية والأرضية.

استثمار سوق النقل

وصرح وزير النقل المهندس زهير خزّيم لـ«الاقتصادية» قائلاً: الوزارة تحرص على التوسع في الاستثمارات وتحريك عجلة الإنتاج، وتولي أهمية بالغة إلى مسألة التشاركية والاستثمار وقد وضعت ذلك خلال رؤيتها الحالية والقادمة واعتبار هذه المسألة المهمة، منهج عمل للتغلب على صعوبات التمويل، ووسيلة لتحسين الخدمات وتطوير البنى التحتية والتجهيزات اللازمة للمطارات المدنية السورية.

وأضاف الوزير خزّيم: إن ترتيب الأولويات في تنفيذ المشاريع يأتي من باب الحرص على تحقيق الإنجاز الذي يطمح له المواطن والوزارة، والهدف الكبير هو التطلع الدائم لتحسين الخدمات المقدمة للمسافرين، وتحقيق معايير السلامة والأمان والجودة في المطارات، وتقديم أفضل ما يمكن في تخديم الحركة الجوية بشكل عام، وهذا سيتحقق من خلال إقامة استثمارات تشاركية مع القطاع الخاص الذي يعود بالفوائد العديدة على الأطراف.

وبعد أن دعت الحكومة ووجهت بالتشاركية وتوسيع أبواب الاستثمار وإزالة أي عوائق تواجه ذلك كان لابد من التفكير برؤية استثمارية في استثمار المرافق الحيوية في سوق النقل الجوي بما يوفر التمويل المطلوب، وينعكس على الخدمة المقدمة للمسافر وللطائرة بكل مرونة ويسر ورؤية حضارية وعصرية تحاكي المعمول به عالمياً، وهذا ما نحرص عليه اليوم وغداً.

وأشار الوزير خزّيم إلى أننا نولي اليوم أهمية كبيرة لقطاع النقل الجوي وللدور المحوري لسلطة للطيران المدني وتطبيقها لمعايير الأعراف الدولية، ودورها الخدمي والتنموي والاستثماري وإشرافها المباشر على المطارات المدنية.

توليد الأفكار من خارج الصندوق

ونوه الوزير خزّيم بتعزيز كل الإجراءات التي تخفف من وطأة الظروف الصعبة، وتحد من العبء على المواطن والدولة، ووضع الخطط التي تناسب الواقع والالتزام به بكل واقعية وموضوعية، وضرورة إعادة النظر بواقع مؤسسات الوزارة الاقتصادية والإدارية، والاستفادة من النماذج الاستثمارية الناجحة، والتركيز على تمويل المشاريع التي تدخل فوراً في التنفيذ وتعطي إيراداً مباشراً. ونعمل اليوم أيضاً على استكمال العمل بالأتمتة والتحول الرقمي في مفاصل عمل الوزارة وصولاً لقطاع نقل مؤتمت، والاستثمار فيه، وإدارة الموارد البشرية والكفاءات، وإجراء حوارات بناءة مع كوادر العمل والمعنيين حول قانون العاملين الأساسي ومشروع الإصلاح الإداري، وحل أي تشابكات إدارية إن وجدت، واللامركزية بصيغتها التي تطور منظومة العمل، والإعادة الدورية لأولويات الخطط والتمويل، وتحديث التشريعات، ولتشجيع والبحث المستمر عن كل آليات التشاركية مع القطاع الخاص، وإعادة النظر دورياً بالبدلات والاستثمارات وتوسيع نطاقها، والجميع مطالب ببذل جهود خلاقة نوعية وتشجيع توليد الأفكار من خارج الصندوق للاستفادة من كل جديد وجوهري يؤدي إلى نتائج قد تكون مناسبة للأخذ بها ومناقشتها وفق مقاربة جدية!

فائدة التشاركية

من جهة ثانية وحسب ما صدر عن الحكومة ونيتها للتوسع في إقامة شراكات مع القطاع الخاص، رأت أوساط مهتمة أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تساعد على توفير رأسمال القطاع الخاص ومعارفه وخبراته في إدارة المشاريع، ما يسهم في توسيع الموارد المالية المتاحة نتيجة التعاون مع القطاع الخاص.

وتقليل المدد الزمنية لتنفيذ المشاريع، وخفض تكلفة الخدمات وتحسينها، وأثبتت الشراكة بين القطاعين العام والخاص حسب «معنيين» في كل من الاقتصادات النامية والاقتصادات المتطورة، أنها توفر قيمة كبيرة مقابل الاستثمار المقدم وذلك من خلال الالتزام الكبير في الموازنات التقديرية والتسليم ضمن الإطار الزمني المتفق عليه للمشاريع.

ولطالما كانت الشراكة بين القطاعين العام والخاص حجر الزاوية لتطور الاقتصاد والبنية التحتية في البلدان النامية. وتستخدم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وهي ترتيبات طويلة الأجل، عادة ما تكون بين القطاع الحكومي وكيانات القطاع الخاص، يتم في هذا النوع من الشراكات الاستفادة من الخبرة المحلية للحكومة جنبا إلى جنب مع الكفاءة الإدارية والتقنية للشركات الخاصة بهدف إكمال المشاريع واسعة النطاق التي تؤثر بشكل كبير في سكان البلد.

حل لمشكلات القطاع العام

إن إصلاح القطاع العام سواء كان خاسراً أم مخسراً يحتاج إلى خيارات بديلة لوقف استنزافه للمال العام، متخطين الذهنية القديمة لدى البيروقراطية وأصحاب القرار، ومتخطين أيضاً معارضة المنتفعين من الوضع القائم وخاصة في غياب أي محاسبة.

في اعتقادي كل ما اتخذ حيال إحياء القطاع العام ستحل مشاكله، وخاصة الصناعي منه في ظل عدم إمكانية الإصلاح، ويبقى الحل الوحيد هو في التشاركية، ومن ثم الخصخصة لبعض المرافق والمنشآت، على أن تتم الخصخصة بتدرج وبشفافية، بعيداً عن الفساد، مع ضمان ألا تؤدي الخصخصة إلى ظهور احتكارات خاصة تحل محل الاحتكارات العامة، كما يجب الاستفادة من تجارب دول مثل ماليزيا وغيرها من التجارب الناجحة.

فالخصخصة إذا تمت بكفاءة وبشفافية ودون فساد، فستعطي الدولة أموالاً هي بحاجة إليها في عمليتي التعافي وإعادة الإعمار، وتزيد من القيمة المضافة الناتجة عن الاستثمارات العامة الضخمة في هذه المشروعات، كما تزيد من موارد الخزينة العامة للدولة، بدلا من أن تكون عبئاً عليها، مع ضرورة تدريب وتأهيل أي عمالة فائضة تنتج عن عملية الخصخصة، وأن تعوّض الدولة للبعض منهم حين يقتضي الأمر.

واذا كان طرح الخصخصة لا يروق للبعض، وإذا لم تنجح التشاركية الساعية الحكومة إليها كخيار لإنقاذ الاقتصاد والقطاع العام السوري، فهل تبقى مشكلات هذا الواقع على صورته المعهودة..؟

اليوم الحكومة مطالبة بوضع أسس حقيقية للتشارك مع القطاع الخاص بصيغ مرنة ومشجعة وتضمن الحقوق وتبين الواجبات، فالتشارك مع الخاص يقلل عبء المخاطر المالية عن الحكومة، والتي قد تنجم عن تنفيذ بعض المشاريع ذات المخاطر المالية العالية. كما يسهم في التحول في إدارة بعض مشاريع البنية الأساسية والخدمات العامة من التنفيذ والتشغيل والإدارة المباشرة إلى أشكال أخرى من الأداء الحكومي ترتبط بإقرار السياسات ومراقبة جودة تقديم الخدمات العامة وفقا لمتطلبات الحوكمة، فمن من أهم عوامل نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو وجود إطار تشريعي وتنظيمي يوفر الوضوح في العلاقة بين القطاعين العام والخاص.

رؤية حضارية وعصرية تحاكي المعمول به عالمياً تنعكس على المسافر والطائرة

المتحدة للصرافة
UNITEDEXCHANGE

فروعنا

ر.ت	فرع	عنوان الفرع	رقم هاتف
1	الإدارة العامة	ساحة المحافظة – جانب MTN	011-9596
2	القصور	حي القصور – شارع الكندي	011-4437791
3	حماة	شارع صلاح الدين – مقابل تجاري 4	033-2212444
4	طرطوس	شارع الثورة – جانب محطة فلسطين	043-2230520
5	حمص	شارع باب هود الرئيسي – مقابل بناء المهندسين	031-2466073
6	حلب	شارع الشلال – محطة بغداد	021-2251004
7	اللاذقية	شارع بغداد – جانب نقابة المهندسين	041-2220807
8	النبك	النبك – الحي الغربي – طريق المشفى	011-7223666
9	أشرفية صحنايا	أشرفية صحنايا – جانب بنك بيمو السعودي الفرنسي	011-6752054 011-6752055

كوانتا

ر.ت	كوة	عنوان الفرع	رقم هاتف
1	شيراتون	فندق شيراتون – دمشق	011-2121700
2	حريقة	شارع غسان – عقار 1388	011-2261755
3	مول قمرين	ريف دمشق – امتداد طريق القنيطرة – مقابل مدخل جديدة عرطوز الثاني – مول قمرين	الافتتاح قريباً
4	معبر نصيب	الحدود السورية الأردنية – معبر نصيب	الافتتاح قريباً

- تمويل المستوردات و تنفيذ تعهدات التصدير وفق الضوابط والقوانين السارية والصادرة عن مصرف سورية المركزي.
- تصريف العملات
- استلام و تسليم الحوالات عبر شبكة مراسلينا في الخارج

Head office / Main branch : Mohafazzah square – opposite to MTN co.
Tel: +963 11 9596 – +963 11 2314550 – Mob : +963 966 009 596 – Fax : +963 11 2320997
Email: info@uecsy.com www.uecsy.com www.facebook.com/uecsy Zoom in/out.

وبثقتكم يكتمل عطاؤنا

بيان الحكومة.. بيان الممكن شفاف بشكل مفرط!

قراءة اقتصادية للبيان الحكومي المعلن للحكومة الجديدة

د. الجاموس لـ«الاقتصادية»: من أصدق البيانات الحكومية.. ويعد بيان الواقع والعمل

من المحبط قراءة البيان الحكومي والاعتراف بقلة الموارد

■ أمير حقوق

منذ إعلان رئيس مجلس الوزراء الدكتور محمد غازي الجلالي البيان الحكومي للحكومة الجديدة، لاقى البيان المعلن أصداء كبيرة وخاصة في الأوساط الاقتصادية، والتي بدورها سارعت في تقديم رؤى مختلفة في محاولة لقراءة البيان وتحليله بمنظور اقتصادي، لتحديد مراكز القوة و الضعف في طيات بنوده ونقاطه.

«الاقتصادية» طرحت قراءة البيان الحكومي المعلن لتحديد الرؤية التي يحملها، ولفهم بنوده ومعطياته التي تحدد سير عمل الحكومة الجديدة وتحديد معالم رسم سياساتها التي تسعف الواقع الاقتصادي والذي بدوره ينعش بقية القطاعات، وفق قراءة أكاديميين اقتصاديين:

أول خطوة للعمل

يعتبر من أصدق البيانات الحكومية، فحسب توجيهات السيد الرئيس بأن تكون حكومة واقع، ولذلك وضعت مجموعة من النقاط أولها الاعتراف بالمشكلة وهي الوضع الاقتصادي المتردي، وبالتالي الاعتراف بالمشكلة أول خطوة للعمل على حل هذه المشكلة وتحديد ماهيتها للانطلاق لإيجاد الحلول، حسب ما أشار إليه الأستاذ الجامعي والخبير الاقتصادي الدكتور مجدي الجاموس في أثناء حواره مع «الاقتصادية».

خال من المؤشرات الكمية

وهناك عدة تحفظات موجودة على بعض النقاط في البيان الحكومي، فقد كنا نتمنى أن نرى مؤشرات كمية، وبعض الأهداف التي وضعت نحن بحاجة لها ومهمة بعناوينها ولكن سُميت أهدافاً إستراتيجية وهذا يعني أنها طويلة الأجل كتحسين مستوى الظروف المعيشية وحوكمة المؤسسات والقطاع العام والاهتمام بالبنية التحتية من حيث الطاقة، وهذه نقاط مهمة جداً للعاملين في الاستثمار، ولكن يؤخذ عليها أنها أهداف إستراتيجية طويلة الأجل، تبعاً للدكتور الجاموس.

■ د. ميا: حمل رؤى اقتصادية مهمّة كالعمل على خلق بيئة اقتصادية محفزة وجاذبة للاستثمار والإنتاج

■ د. محمد: لتنفيذ البيان يجب أن يدار بعقلية الاقتصاديين وليس بعقلية الإداريين

مرحلة «التنمية الاقتصادية»

والبنود التي تعد أكثر جودة هي تحميل أعباء الاقتصاد الوطني على سياسات الحكومات السابقة، وهذا اعتراف بأن هناك سياسات خاطئة للحكومات السابقة، ويجب تعديلها وانتهاج سياسات اقتصادية وسن قوانين وتشريعات فيما يتلاءم مع المرحلة القادمة التي يمكن أن تعنون بمرحلة «التنمية الاقتصادية»، وما يؤخذ للناس أنه «لا زيادة على الرواتب» ولكن تقرأ من ناحية أخرى، بأنها ملحوقة بجملة التركيز على الإنتاج وعدم تمويل للعجز بالعجز، والمقصود فيه الاهتمام بالإنتاج وتمويل العجز بإيرادات حقيقية تساهم في انخفاض معدل التضخم، وبالتالي زيادة قوة الليرة السورية، وبالتالي الحفاظ على مستوى الرواتب مع زيادة بقيمة هذه الرواتب، وفقاً لقراءة الدكتور الجاموس.

وأضاف: ذكر البيان الحكومي نقطة الانسحاب من جبهة الاستثمارات الفاشلة هو استثمار رابح، وهذا اعتراف بوجود الكثير من الجبهات الاستثمارية الفاشلة، وبالتالي القطاع العام الإنتاجي يعتبر من جبهات الاستثمار الفاشلة، فيجب الانسحاب منها وإعادة هيكلتها من جديد.

إيجاد الفكر الخلاق

من المحبط في قراءة البيان الحكومي الاعتراف بقلة الموارد، وهذا يتطلب إيجاد الفكر الخلاق الذي يساعد في استثمار هذه الموارد، وقلة الموارد هي موجودة بكل حال في جميع دول العالم، فلا توجد دولة مواردها تتوازن مع طموحاتها، دائماً توجد قلة بالموارد، وهنا يظهر دور الفكر الخلاق والإدارة للموارد لتحقيق الطموحات، لذلك أنا أتمنى ألا يكون البيان استسلامياً للواقع، وإنما بيان عمل لكيفية البحث والإبداع في استثمار الموارد المتاحة لتحقيق جزء من الطموحات المأمولة، حسب الدكتور الجاموس.

سن القوانين والتشريعات

وباعتقاد الدكتور الجاموس أن السياسات الاقتصادية المطلوبة لتنفيذ البيان الحكومي الصادر هي عنونة المرحلة بمرحلة «التنمية الاقتصادية» وهذا يترتب عليه سن مجموعة من القوانين والتشريعات وتقديم التسهيلات الائتمانية والتراخيص، وإعادة النظر بمجموعة من القوانين التي كانت معوقة لعملية الإنتاج وجذب الاستثمار سواء من الداخل أم من المغتربين.

الطريقة الإنشائية والسردية

وفي ختام حديثه مع «الاقتصادية»، رأى الدكتور الجاموس أنه لا يختلف هذا البيان كثيراً عن الطريقة الإنشائية والسردية بعملية طرح البيان الحكومي، وعدم وجود أهداف قريبة الأجل أو البدء بسياسات والاعتراف بتفاصيل بعض السياسات الخاطئة، ولكن اختلافه يكمن بين السطور التي تعكس أنها حكومة واقع وبناء ورسم ملامح مرحلة جديدة.

بيان الممكن لا بيان المأمول

إن البيان الوزاري قد اتسم ولأول مرة في تاريخ الحكومات السورية السابقة بالواقعية والشفافية المفرطة، إذ كان بيان الممكن لا بيان المأمول في تحديد الأهداف والرؤى الاقتصادية وتوصيف الحالة الاقتصادية الصعبة وإبراز تحدياتها الخارجية والداخلية، والتي من الممكن أن تشكل حجر عثرة قد تعوق الحكومة في تحقيق أهدافها المنشودة في مجال التنمية الاقتصادية وتحسين الواقع الاجتماعي والمعيشي، لقد شكل البيان الحكومي لأغلبية المواطنين صدمة تشاؤمية كبيرة، فقد كان الجميع ينتظر تشكيل الحكومة الجديدة وبيانها الوزاري، وكلهم أمل بأنها ستكون مختلفة بكل المعايير والسياسات والخطط المتبعة عن الحكومات السابقة لها في معالجة الواقع من حيث تغير النهج والذهنية والرؤى لصناعة المستقبل، وتحقيق نقلة نوعية في المجال الاقتصادي من خلال التخلي عن السياسات الترقيعية وإعادة صياغة ورسم السياسات المبنية على أسس علمية وواقعية، تمكن من تهيئة الأرضية المناسبة لاستثمار الموارد الوطنية المتاحة، سواء أكانت مادية أم بشرية وتنمية الدخل القومي وزيادة نصيب الفرد منه وتحسين مستواه المعيشي، تبعاً لقراءة العميد الأسبق لكلية الاقتصاد في جامعة تشرين الدكتور علي ميا.

خلا من المؤشرات الاقتصادية

غير أن البيان الوزاري ورغم أهمية العناوين والقضايا الاقتصادية التي حملها في طياته، غلب عليه الطابع الإنشائي والسردي للأسف الشديد، وخلا بالمجمل من لغة الأرقام والمؤشرات الاقتصادية، وبذلك فقد جنبت الحكومة نفسها من إمكانية المساءلة والمحاسبة، ولاسيما أن الأرقام والمؤشرات في حال تحديدها ستكون هي بمنزلة المعايير الموضوعية التي يمكن من خلالها للجهات الرقابية ممارسة دورها في تقييم أداء الحكومة والحكم على مدى نجاحها وكفاءتها في تحقيق بيانها الوزاري، حسب الدكتور ميا.

رؤية البيان الحكومي

رغم محدودية الموارد وقلة الإمكانات المادية وهجرة الكفاءات البشرية وقساوة التحديات الداخلية والخارجية والآثار السلبية لبعض السياسات الاقتصادية الموروثة منذ عقود، فإن ذلك لم ولن يثني الحكومة عن القيام بواجباتها فقد حمل بيانها مضامين ورؤى اقتصادية مهمة يأتي في مقدمتها العمل على خلق بيئة اقتصادية محفزة وجاذبة للاستثمار والإنتاج وتحفيز النمو الاقتصادي المتوازن والشامل لكل القطاعات من زراعة وصناعة ونفط وكهرباء وسياحة وتجارة ونقل وخدمات، وذلك بغية توفير الأرضية المناسبة لزيادة الإنتاج وتنشيط الاقتصاد لكبح جماح التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، بما ينعكس إيجاباً على تحسين الواقع المعيشي للمواطنين، وتعزيز كفاءة سياسات إعادة توزيع الدخول والثروات الوطنية بين فئات المجتمع وشرائحه كافة.

القطاع العام الإنتاجي يعد من جبهات الاستثمار الفاشلة ويجب إعادة هيكلتها من جديد

لم يحدد الآلية

وأضاف الدكتور ميا: لقد قامت الحكومة من خلال بيانها بالتركيز على جملة من القضايا الاقتصادية المهمة التي تشغل بال الحكومة والمواطنين، وهي مشكورة في ذلك، إلا أنها وللأسف الشديد لم تحدد الآلية أو الوسيلة التي تمكنها من تحقيق ذلك، كما أن البيان الحكومي لم يذكر ما الإجراءات والسياسات الواجب إلغاؤها، وما القرارات الواجب اتخاذها لتغير الواقع وتصحيح المسار الاقتصادي وخلق الإدارة الكفؤة لقيادة هذا المسار وإجراء الإصلاح الاقتصادي والتطوير الإداري الذي يواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة واللحاق بركب الحضارة العالمية.

أن استمرار الأزمات وعدم المعالجة الصحيحة لأسبابها الحقيقية وإزالة آثارها السلبية يعني استمرارية الحالة الاقتصادية الصعبة وبقاء الفوضى المنظمة التي تحقق مكاسب كبيرة لفئة قليلة من تجار الأزمات الذين لا يريدون إجراء الإصلاح والتطوير نحو الأفضل لمصلحة الوطن والمواطن، وفقاً لرؤية الدكتور ميا.

بيان عمل لا طموحات

إن الدكتور الجلالي رئيس الحكومة وضع بكل شفافية الواقع المرير الذي تعيشه سورية الآن ونجح في تشخيص المشكلة بصراحة، وحسب ما يقال تشخيص المشكلة بشكل صحيح، يعني ٥٠ بالمئة من حلها، إذ يعتبر بيان عمل لا بيان طموحات، لكونه أشار إلى وجود محدودية واضحة في الموارد المالية للدولة، تترافق مع تنامي عجز الموازنة العامة للدولة إلى مستويات غير مسبوقة، وأن اقتصادنا الوطني حالياً يعاني من مشكلات اقتصادية عديدة، ومشكلة السياسة النقدية، وفقاً لرؤية نائب عميد كلية الاقتصاد بجامعة حماة الدكتور عبد الرحمن محمد.

بعقلية الاقتصاديين وليس الإداريين

واعتقد الدكتور محمد في أثناء حواره مع «الاقتصادية» أن السياسة الاقتصادية المناسبة لتنفيذ البيان الحكومي هو أن يدار بعقلية الاقتصاديين وليس بعقلية الإداريين، فالاقتصاديون هم الوحيدون القادرون على فهم طبيعة التداخل بين عوامل الاقتصاد بشكل خاص، والتركيز على العوامل التي قد تشكل قوى محركة لدفع حركة الاقتصاد إلى الأمام، وهذا العمل ليس بالبسيط ولا بالتقليدي، وإنما يتطلب الوقوف عليه من قبل فريق اقتصادي متخصص بالتحليل الاقتصادي والتخطيط وإعداد السياسات التنموية الاقتصادية المبنية على قاعدة بيانات ومؤشرات سليمة وصحيحة إحصائياً، فمن الطبيعي بعد سنوات الحرب أن تكون قدرات المؤسسات القائمة على المتخصصين والمتعلقة بدراسة القرارات الفنية، قد تعرضت لتدني مستواها بشكل ملحوظ، وهذا طبيعي جداً، وبالتالي إعادة ترميمها يجب أن يأتي بأولوية العمل الحكومي الجديد.

غياب عن مستويات الفقر

يفتقد البيان الحكومي المعلن جدولاً زمنياً واضحاً، كما يتضمن أهدافاً قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، إذ يجب أن تكون هناك شفافية على مستوى أي مؤسسة في القطاعين العام والخاص، وإعادة بناء قدرات الأجهزة الإحصائية سواء على مستوى الحكومة أم الهيئات المحلية أو المنظمات أو الفعاليات الاقتصادية، إذ يجري البناء على أرقام سليمة وصحيحة وواقعية، ويختلف عن سابقاته من البيانات الحكومية من خلال تشخيص للواقع الصعب الذي تمر به البلد والاعتراف به والانطلاق منه، ولكن لم تحدد الحكومة الأدوات والبرامج اللازمة بدقة، وهناك غياب عن توضيح مستويات الفقر، وكيفية المحافظة على الأيدي العاملة ذات الدخل المحدود من خلال تحسين مستواها المعيشي، والتي يجب أن تكون بوصلة عمل الحكومة، حسب توصيف الدكتور محمد.

وفي ختام حديثه مع «الاقتصادية»، اعتقد أنه لا يمكن الحكم على البيان الحكومي حالياً، وإنما يعد كفيلاً بالعمل الحكومي والجدول الزمني الذي سيعمل عليه، فهل سيترجم بشكل إيجابي على أرض الواقع أم لا يمكن ترجمته؟.

التشاركية هل تكون حبل نجاة للاقتصاد السوري؟

بعض الجهات خالفت القوانين ولجأت لصيغة جديدة

مديرة التشاركية بهيئة تخطيط الدولة لـ«الاقتصادية»: دليل استرشادي للصيغ الاستثمارية

■ غزل إبراهيم

تسعى الحكومة الجديدة إلى استكمال ملف التشاركية مع القطاع الخاص، كخيار لتطوير وإصلاح مسار مؤسسات القطاع العام، وضمان أن تكون الخدمات المقدّمة على أسس اقتصادية سليمة وكفاءة عالية في الأداء، وأن تقدّم بالأسلوب الأنسب، وتحقق قيمة مضافة إلى الموارد المحلية مع ضمان الشفافية وعدم التمييز وتكافؤ الفرص والتنافسية، وسلامة ومشروعية جميع الإجراءات الخاصة بعقود التشاركية، لضمان تأدية الخدمات على نحو يتوخى المصلحة العامة، والحفاظ على حقوق جميع الأطراف، ومنهم المستفيدون النهائيون من الخدمات والمستثمرين من القطاع الخاص.

وفي سبيل ذلك صدرت سلسلة قرارات حكومية، عكست قراءة جديدة لتحديد هوية وملامح المرحلة الاقتصادية القادمة، وفتحت الباب واسعاً أمام القطاع الخاص ليكون رائداً في تطوير قطاعات حيوية.

وكنا في سورية بحاجة لهذه التشاركية لجذب القطاع الخاص لمثل هذه المشاريع «وبحاجة لقانون ينظم هذه التشاركية» قبل الأزمة، وأصبحنا أكثر حاجة إلى هذه التشاركية والقانون المطلوب في مرحلة إعادة الإعمار وما بعدها، نظراً للأعباء المالية والبشرية والإدارية الهائلة التي ستترتب على الدولة في مرحلة إعادة الإعمار «إعادة البناء، إعادة المهجرين وإسكانهم، تكاليف الإغاثة، خلق فرص عمالة، مواجهة الفقر الجديد والقديم، التعويض على المتضررين، إعادة السلم الأهلي». وتقليص اضطرار الدولة للاقتراض الداخلي والخارجي، في ظل محدودية، لا بل تدنّي، مواردها المالية المحلية واحتياطاتها من القطع الأجنبي بسبب الأزمة.

وللتوضيح فإن التشاركية ليست خصخصة، بل هي قيام القطاع الخاص بإنشاء وتمويل مرفق عام وإدارته على مدى سريان العقد «الذي قد تصل مدته إلى عشرين سنة أو أكثر»، وتحويل ملكية المشروع إلى القطاع العام في نهاية العقد، في حين تعني الخصخصة «الكاملة» نقل ملكية أصول من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وينظم قانون التشاركية عادةً آليات التشارك والتعاقد بين القطاعين «طرح المناقصات والمزايدات، والإشراف على التنفيذ»، ويسمح بمنح القطاع الخاص حوافز للدخول في الاستثمار مقابل المخاطر التي سيتحملها، وبنفس الوقت يحفظ حق الدولة والمواطن، من خلال تحديد تعرفة الخدمات التي يقدمها المرفق العام «مثل تعرفة الكهرباء وتعرفة المياه وتعرفة الطرق».

ولهيئة التخطيط والتعاون الدولي دور مهم في هذا العمل من خلال التنسيق بين الوزارات ومكتب التشاركية واقتراح المشاريع التي تندرج تحت إطار قانون التشاركية في كل وزارة بعد إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بها وتحديد مدى توافر جاذبية تجارية لدى القطاع الخاص للمشاركة فيها، والمفاضلة بين الخيارات المختلفة لتحديد ما إذا كان خيار التشاركية يمثل الخيار الأفضل بالنسبة لتنفيذ هذه المشاريع، كما أكدت لـ«الاقتصادية» مديرة مكتب التشاركية في هيئة التخطيط والتعاون الدولي المهندسة هبة سليمان التي شرحت لنا في حوار موسع العديد من النقاط والتوضيحات بخصوص هذا الملف.

التشاركية ليست خصخصة ولا يوجد نقل ملكية من القطاع العام للخاص

تعزيز الثقة

• مَن الجهات المسؤولة عن تنفيذ مشاريع التشاركية في سورية؟

وفّر قانون التشاركية رقم ٥ لعام ٢٠١٦ إطاراً قانونياً تنظيمياً حدد بوضوح أدوار ومسؤوليات وصلاحيات الإدارات العامة ذات الصلة وعلاقاتها ببعضها بعضاً، ما عزّز الكفاءة والشفافية والمساءلة وهو ما منح بدوره الثقة لدى مستثمري القطاع الخاص في برنامج التشاركية المعتمد.

فقد تضمن القانون الإطار المؤسسي الناظم لبرنامج التشاركية الذي يلعب دوراً حاكماً في تعاقدات التشاركية، وكل ما يتصل بها من أمور، وهو الإطار المعرّف في الباب الثاني من القانون، والذي يوضح مهام وصلاحيات الأطراف الفاعلة التي تتمثّل في مجلس التشاركية برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ومكتب التشاركية في هيئة التخطيط والتعاون الدولي، إضافة إلى لجان التشاركية في الجهات العامة.

ويتمحور دور هذه المؤسسات في القيام بالمهام والوظائف والعمليات التي تتطلبها إعداد وتنفيذ مشروعات التشاركية، ما يتطلب النظر إليها باعتبارها مراكز خبرة وطنية فيما يتعلق بأنشطة التشاركية.

تحديات وإشكالات

• ما أبرز العوائق التي تمنع أو تؤخر انطلاق العملية وفقاً لما كان مخططاً لها تحت مظلة قانون التشاركية؟

على الرغم من تصميم قانون التشاركية لينظّم الجانب التعاقدي على مشاريع التشاركية لدى مختلف الجهات العامة، فإنه بعد مرور عدة سنوات على انطلاق المسار التشاركي بات من الواضح وجود عوائق وإشكاليات تمنع أو تؤخر انطلاق العملية وفقاً لما كان مخططاً لها تحت قانون التشاركية النافذ لأسباب مختلفة، منها تحديات تفرضها بيئة الأعمال العامة والتي تؤثر في مدى جاذبية الفرص الاستثمارية بالنسبة للقطاع الخاص والتي من ضمنها التشاركية، وقيام عدد من الجهات العامة بالتعاقد على مشاريع ذات طبيعة تشاركية خارج نطاق القانون، واللجوء إلى صيغ بديلة لا تضمن استيفاء المتطلبات اللازمة والناظمة لعملية التعاقد كما يحددها القانون.

دليل استرشادي

• هل التشاركية كصيغة استثمارية تناسب جميع أنواع المشاريع المطروحة للاستثمار؟

تمثّل التشاركية بين القطاعين العام والخاص خياراً استثمارياً يُضاف إلى خيارات الاستثمار التقليدية المتاحة أمام القطاعين العام والخاص في مرحلة إعادة الإعمار، وليس باعتبارها بديلاً من الصيغ الأخرى المختلفة.

وبغية إزالة التداخل بين القوانين والصيغ الاستثمارية، قام مكتب التشاركية بإعداد دليل استرشادي للصيغ الاستثمارية في مجال تطبيق أحكام قانون التشاركية رقم ٥ لعام ٢٠١٦، وقانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١، ونظام العقود الموحد الصادر بالقانون رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ بهدف مساعدة الجهات العامة ومستثمري القطاع الخاص على معرفة محددات كل صيغة استثمارية، حيث يجري فيه تعريف الصيغة الاستثمارية للمشروع من حيث الملامح والمضمون والمعايير، ومن ثم القانون النافذ والأطر المؤسسية المعنية بكل صيغة، بما يوفر وضوح الرؤية ويضمن عدم التداخل.

أما ما يتعلق بالمشاريع التي تخضع لأحكام قانون التشاركية رقم ٥ لعام ٢٠١٦ فيراعى عند اقتراحها توافر مجموعة من السمات منها أن يندرج المشروع ضمن قطاعات البنى التحتية أو القطاعات والأنشطة والخدمات الإستراتيجية، وأن يحقق المشروع المتوقع زيادة في رصيد الأصول والطاقات الإنتاجية المتاحة لدى الجهة العامة، وتكون عائدات القطاع الخاص على نحو أساس من عائدات المشروع نتيجة استثماره مباشرةً، إضافة إلى توفر خصائص في المشروع تجعل من المناسب التعاقد عليه بأسلوب التشاركية كحجم المشروع من حيث ارتفاع قيمة المبالغ المقترح توظيفها، والتكاليف الاستثمارية الإجمالية، والمدى الزمني لهذا التوظيف وطريقة الاسترداد.

بيئة جاذبة

• ما الرؤية المستقبلية للتشاركية في سورية وما الدور المرتقب لقانون التشاركية في المرحلة القادمة وخاصة في إعادة الإعمار؟

تهيئة البيئة الاستثمارية المحفّزة لبناء شراكات مع القطاع الخاص واستقطاب القطاع الخاص الوطني في الداخل والخارج ليُسهم بصورة حقيقية في عملية التنمية الاقتصادية كشريك أساس في عملية إعادة الإعمار، من خلال مشاركته بتنفيذ المشاريع الوطنية الجديدة وخاصة مشاريع البنى التحتية، وإعادة تأهيل المشاريع المتضررة، والمشاركة في المخاطر، للاستفادة من خبراته الفنية والتقنية وقدراته المالية في تقديم الخدمات وتحسينها، وتحقيق أفضل قيمة مقابل الإنفاق العام على هذه المشاريع، عن طريق التشاركية القائمة على مبادئ الحوكمة التي تضمن مستوى متقدماً من الشفافية وتكافؤ الفرص والتنافسية، المبنية على أسس اقتصادية سليمة وكفاءة عالية من الأداء، حيث تمثّل التشاركية خياراً يضاف إلى خيارات التعاقد التقليدية، وفقاً لأسس منهجية مدروسة ومنظمة.

الاقتصادية AL-IQTISSADIYA
تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com

رئيس التحرير: وضاح عبد ربه
المشرف العام: عبد الفتاح العوض
مدير التحرير: هني الحمدان
المدير الفني: لارا عبد الكريم توما
المدير المسؤول: نبيل زريق

تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
هاتف: ٠١١-٣٠٦٥/٢١٣٧٤٠٠
فاكس: ٠١١-٢١٣٩٩٢٨

AL FADEL الفاضل
Money transfer & Exchange EXCHANGE للصرافة و الحوالات المالية

شبكة الفروع

City	Branch	Address	Tel	Mob	Fax
دمشق	الإدارة العامة	ساحة المحافظة – شارع الفردوس جانب سينما الفردوس	011 9908 011 2229998	0949999908	011 2240333
دمشق	المزة	أتستراد المزة مقابل صالة الجلاء الرياضية	011 2090	0930600666	011 6125200
دمشق	شارع الثورة	شارع الثورة مجمع يلبغا التجاري	011 2331186	0930600611	011 2331149
ريف دمشق	السيدة زينب (ع)	مقابل المقام - جانب مشفى الصدر	011 6487000	0930600602	011 6487100
ريف دمشق	جرمانا	الشارع العام – مقابل عصير هاواي	011 5629090	0989600610	011 5629094
ريف دمشق	النبك	مدينة النبك - شارع السرايا	011 7222222	0989600612	011 7227604
اللاذقية	اللاذقية	شارع ٨ آذار – بناء نقابة الصيادلة مقابل صالة السورية للتجارة	041 2223222	0930600630	041 2223111
حلب	شارع فيصل	شارع فيصل - مقابل بنك الاردن سورية	021 2227383	0930600640	021 2227373
حلب	الفرقان	الفرقان - شارع الاكسبريس جانب بنك سورية الدولي الاسلامي	021 2678610	0930600640	021 2678655
حماه	حماه	ساحة العاصي - شارع القوتلي مقابل المصرف التجاري السوري	033 2214020	0989600690	033 2214121
درعا	درعا	حي الكاشف – شارع الجمهورية بالقرب من المجمع الحكومي	015 2211114	0989600635	015 2211584
دير الزور	دير الزور	شارع صحارى – مقابل البريد	051 328159	0989600688	051 328158
القامشلي	القامشلي	حي الزهراء – الشارع العام امتداد شارع السيد الرئيس	052 432197	0989600614	052 432191
بانياس	بانياس	شارع القدموس – بجانب مؤسسة المياه	043 7726334	0989600675	043 7724532
حمص	حمص	شارع الكورنيش الغربي مقابل مشفى الرعاية الطبية	031 2472076	0989600666	031 2472074

011 9908
www.alfadel.sy
اللإدارة العامة : سورية - دمشق - ساحة المحافظة شارع الفردوس - جانب سينما الفردوس

السنة التاسعة عشرة ـ العدد / ٥٥١/ ٢٧ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤

حلة جديدة في غرف التجارة

دمشق اختارت باسل الحموي وحلب إبراهيم بديوي وفي اللاذقية كمال الأسد وحماد استقال من طرطوس

الحلاق: المكتب التنفيذي ليس جوائز ترضية

الملاح: نحتاج إلى تعاطٍ شفاف من الغرف والتحرر من العقلية السابقة

باسل الحموي

إبراهيم بديوي

كمال الأسد

■ شـادية إسـبر

تعدّ الغرف بجميع مسمياتها (تجارية وصناعية وزراعية وسياحية..) داعمة للأعمال، وتمثل المنتسبين إليها أمام الحكومة؛ وذات نفع عام غايتها خدمة المصالح وتطويرها بما يسهم بتنفيذ السياسات الاقتصادية في آن معاً، لا يتوقف الأمر هنا، بل في جوهر العمل تقديم الاقتراحات من واقع الأعمال في تشاركية لدعم التنمية الاقتصادية مرحلياً ومستقبلاً واستراتيجياً.

أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لؤي المنجد الأربعاء ٢٣ تشرين الأول الجاري قرارات رسمية لكل غرفة، وتضمن كل قرار التصديق على نتائج انتخاب أعضاء مجلس إدارة الغرفة، وأسماء المعينين، وبهذا تشكلت المجالس التي تتولى بدورها انتخاب المكاتب التنفيذية، إذ يعتبر رئيسه رئيس مجلس إدارة الغرفة.

أحمد لـ«الاقتصادية»: في ظل الحكومة الجديدة تبدو المؤشرات إيجابية

الحموي رئيساً لغرفة دمشق

في اليوم التالي وجه محمد محمود الخطاب أكبر الأعضاء سناً دعوة لأعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق، حيث عقد مجلس إدارة الغرفة اجتماعه الأول في ظهر يوم الخميس تاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٤ في مقر الغرفة برئاسة الخطاب، وجرى خلال الاجتماع انتخاب المكتب التنفيذي الذي حصل على رئاسته باسل الحموي، في حين فاز محمد الحلاق بالنائب الأول للرئيس، وياسر اكريّم النائب الثاني، وذهبت أمانة السر لمحمد لؤي الأشقر، والخازن زهير داود، ولعضوية المكتب محمد أمير النوري، وإياد بطل.

النائب الأول لرئيس غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أكد لـ«الاقتصادية» أن انتخابات مجالس إدارة الغرف هذه الدورة أخذت المنحى الصحيح وخاصة بصدور المرسوم ٢١ الذي أنصف حقوق التجار بفصل الشريحتين، كاشفاً أنه تجري حالياً مناقشة دمجه مع القانون رقم ٨ للخروج بقانون واحد مستوف لجميع المعطيات.

وعن المكتب التنفيذي أضاف: نقول دائماً إنها ليست جوائز ترضية، فالقضية هي كفاءات، ملكات، خبرات، وقدرة وقيمة مضافة، ومشكلتنا اليوم كمجتمع كامل بشكل أو بآخر في الكثير من الأماكن لا نحاول إعطاء كل ذي حق حقه ولا نضع معايير معينة للمناصب وتوزيع العمل، كاشفاً عن أن وزارة التجارة الداخلية وزعت على أشخاص عدة «سيرة ذاتية» وطلبت من الجميع أن يملأها، ومعبراً عن اعتقاده بوجوب أن يتم هذا منذ البداية بأن يقدم كل شخص مع طلب ترشحه سيرة ذاتية تتضمن بيانات حقيقية وواقعية، متمنياً أن يلحظ القانون هذا التفصيل.

وقع البيان الحكومي على قطاع الأعمال

كنا سعداء كقطاع أعمال بالبيان الحكومي، وبالوقت ذاته يحمّلنا مسؤولية كبيرة جداً بأن نكون صادقين وواقعيين وعقلانيين في طروحاتنا وخصوصية عملنا، وفق تأكيد النائب الأول لرئيس غرفة دمشق، الذي تمنى أن تكون الغرف جميعها تجارة وصناعة وزراعة وسواها على قدر المسؤولية، وألا ننتظر الحكومة لتأخذ المبادرة، بل يجب أن تكون لدى الغرف مبادرة من جانبها، في حال وجدت فكرة لتعديل أي قرار أو تعميم أو غيره أن تشتغل عليه وتصوغه بالصياغة القانونية المقبولة التي تناسب أطراف المعادلة (الحكومة والغرف والمستهلك)، والهدف بالمحصلة تحقيق مستقبل اقتصادي أفضل وكفاءة أعلى في المجتمع.

أما عضو مجلس إدارة غرفة تجارة حلب السابق محمد صالح الملاح فقد اعتبر خلال تصريح لـ«لاقتصادية» أنه في ضوء البيان الحكومي ستكون هناك مساحة أكبر للقطاع الخاص في صنع القرار الاقتصادي خلال المرحلة القادمة، وقال: من المؤكد أن مسؤولية الغرف ستكون بحذر واجتهاد في طرح الواقع ووضع رؤية للحل أيضاً، أن تطرح وجهة نظرها للنقاش مع الفريق الحكومي، وهو مؤشر جيد فيه من الشفافية في التعامل مع المسألة الاقتصادية بصدق وشفافية ضمن الظروف الخاصة والعامة التي تفرض حلولاً من الواقع وليس من برج عاجي.

ينظر المجتمع التجاري ومجالس الإدارة الجديدة بترقب وحذر على تفاعل الحكومة مع بيانها في تشاركية وانسجام بين الخاص والعام، وأن نكون شركاء فعليين في صنع واقع اقتصادي جديد وفق الاقتصادي الملاح، الذي أضاف: برأيي هذا يحتاج إلى جرأة من الفريق الاقتصادي وتعاط شفاف من الغرف في دراسة وتفهم طبيعة المرحلة الجديدة وأن تكون طلباتهم منسجمة مع الواقع في دور فاعل أكثر، وليس في طلبات خيالية بعيدة عن الواقع، وبالتالي من معطيات البيان الحكومي أصبح الجميع شريكاً ومسؤولاً عما يطرح.

في أوساط طرطوس تشابهت النظرة الإيجابية للبيان الحكومي، إذ قال عضو لجنة التصدير بغرفة تجارة وصناعة طرطوس عاصم أحمد لـ«الاقتصادية»: هناك تفاؤل وترقب إيجابي للعمل والمساهمة بحل العديد من المشكلات في ظل حكومة جديدة تبدو معها المؤشرات إيجابية بالنسبة للاهتمام بالوضع الاقتصادي، وكذلك هناك انفتاح نحو توسيع الدور المُلقى على عاتق الغرف التجارية والعمل معها بروح المشاركة لوضع السياسات الاقتصادية المناسبة للمرحلة الصعبة التي يمر بها الاقتصاد، لافتاً إلى الدور المهم والأساسي للقطاع الخاص في هذا الخصوص.

وفي جديد أجواء قطاع الأعمال بطرطوس، جاءت الاستقالة العاجلة التي قدمها مازن حماد من عضوية مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة (وهو رئيس الغرفة ونائب رئيس الاتحاد)، حيث قام وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتعيين وسام حسين بديلاً منه في المجلس، والاستقالة فيما يبدو كانت متوقعة ضمن الأوساط التجارية.

الوسط التجاري قال كلمته، وفق تأكيد الاقتصادي أحمد الذي اعتبر نتائج الانتخابات التي حصل فيها عمران شعبان على الترتيب الأول أظهرت رغبة قطاع الأعمال في المحافظة بالتغيير، مرجحاً أن يكون شعبان رئيس الغرفة القادم لكونه يملك عقلية اقتصادية منفتحة وجاذبة ومؤمنة بالعمل بروح الفريق الواحد ولديه تجربة اقتصادية طويلة مملوءة بالنجاحات على الصعيد الخاص، نأمل أن ينقلها معه إلى الغرفة، وفق توصيف أحمد.

دور كبير منوط بالغرف كيف تأخذه؟

لتأخذ الغرف دورها يجب أن تضم كفاءات قادرة على أخذ زمام المبادرة وتقدم للحكومة ما لديها من رؤى وأفكار ورغبات وتضع يدها على المشكلات وتقدم التعديلات أو مقترحات الحلول بشكل واقعي ومنطقي يناسب جميع الأطراف، وتنطلق من خلالها بمناقشة مع الحكومة تكون واقعية، بمعنى عندما نطالب بشي نتحمل مسؤولية المطالبة وبالوقت نفسه تكون المطالبة عقلانية موضوعية يمكن تحقيقها، أجمَلَ عضو مجلس إدارة غرفة دمشق المسؤوليات، وشدد الحلاق على وجوب العمل على أعلى مستوى في المسؤوليات التي حددها القانون، وهذا يحتاج إلى فريق عمل قوي يسعى للعطاء.

أما الملاح فيرى دوراً كبيراً منوطاً بالغرف في التطوير وإيجاد أسواق تجارية وأيضاً الاستفادة من الاتفاقيات القديمة مع الغرف العربية والدولية في تحديث هذه الاتفاقيات التي تمت آنذاك، وأضاف: هنا أقول إن مجالس رجال الأعمال يجب أن تتبع لاتحاد غرف التجارة لمنع الازدواجية، كما يجب إيجاد وسيلة وطريقة لمخاطبة عودة رؤوس الأموال المهاجرة ولو بالحد الأدنى.

من جانبه رأى أحمد تفاؤلاً في حل جميع المشكلات وأبرزها العمل على حل مشكلة عدم رضى وتأفف وتراجع وضع التاجر، وكذلك المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة والتي بات أغلبها في حالة صعبة ووضعها سيئ، وكذلك العمل على رفع الإيرادات من خلال زيادة الاستثمارات، وليس من خلال زيادة الرسوم والاشتراكات، إضافة للعمل مع وزارة المالية على معالجة زيادة الضريبة ومشكلة الربط الإلكتروني، مع العمل على حل مشكلة التأمينات الاجتماعية، والمساهمة في كبح جماح ارتفاع الأسعار ورقابة الأسواق وكذلك الحد من التضخم.

النائب الأول لرئيس غرفة دمشق: البيان الحكومي حملنا مسؤولية كبيرة بأن نكون واقعيين وعقلانيين

عقلية جديدة

يفترض أن نشاهد عقلية جديدة ليست في إدارة قطاع الأعمال فقط إنما بالتعامل ضمن المجالس مع بعضها بعضاً، شدد الحلاق وأوضح: يجب أن تكون هناك توازنات وأن يستمع كل شخص إلى الآخر ويستوعبه وأن توجد تشاركية فكرية كاملة، مضيفاً: نحن كغرفة تجارة دمشق لا نعمل بمفردنا ولسنا منقطعين عن باقي الغرف، يجب أن تكون جميع الغرف التجارية يداً واحدة، وبالوقت ذاته مع غيرها في الصناعة والزراعة والسياحة، وأن يوجد تواصل حقيقي عالٍ لمعرفة إمكانيات بعضنا كي نضع خريطة اقتصادية عملية، ونستثمر جميعاً أفكارنا وجهودنا وطاقاتنا من أجل الوصول إلى الأفضل بما يخص الاقتصاد السوري وهذه نقطة مهمة جداً.

انتخابات غرفة حلب كانت صحوة كبيرة من المجتمع التجاري في دقة الاختيار، وفق توصيف عضو مجلس إدارتها السابق، الذي قال: كانت المفاجأة كبيرة بنجاح وجوه جديدة شابة تم انتخابها بعيداً عن العواطف وهذا مؤشر صحي فيه وعي ورغبة بأن يكون لهذه الشريحة دور أكبر في خدمة المجتمع التجاري.

الملاح تنبأ بمفاجآت في انتخاب المكتب التنفيذي الجديد، مرتكزاً على تشكيلة لناجحين بالانتخابات التي ضمت مرشحين من القوائم وآخرين مستقلين لافتاً إلى أنه في ضوء نتائج الانتخابات نجح بالأكثرية من قائمة واحدة، وهذا يعني أن فريق العمل سيكون ناجحاً في تفهم المرحلة القادمة، وبالتالي سيملك رؤية تنسجم مع متطلباتها بأداء أفضل.

وفي اللاذقية تم تشكيل مكتب لغرفة التجارة والصناعة: كمال الأسد رئيس الغرفة وماهر زين نائب أول وبلال إبراهيم نائب ثان والشريف صافي أمين سر وعبد العزيز الحكيم خازن وأنس جود ممثل الغرفة للاتحاد.

وفي حلب رئيس جديد لغرفة التجارة حيث تم أمس انتخاب السيد إبراهيم بديوي رئيساً لغرفة تجارة حلب وأحمد خالد الخسارة النائب الأول ومحمد مصطفى عزيزه النائب الثاني وسامر عبد العزيز نواي أمين السر ولؤي عبد القادر تومان الخازن وعدنان محمد نقشبندي عضو مكتب ومحمود العوض ابراهيم الصويري عضو مكتب.

وتم انتخاب لؤي محمد المحيمد رئيساً لغرفة وتجارة وصناعة دير الزور.

انفتاح نحو توسيع دور الغرف للمشاركة بوضع السياسات المناسبة للمرحلة الصعبة

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥١/ ٢٧ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤

«الصحة»: لا صحة لوجود دواء غير فعّال!

لو لم يكن فعّالاً لما تم تصديره لعشرات الدول.. وهناك طلبات من دول عربية لشراء أدوية «تاميكو»

عميد كلية الصيدلة: نقد فعالية الأدوية الوطنية تشويش إعلامي

■ غزل إبراهيم

تعد مرحلة ما بعد سنوات الحرب والحصار الاقتصادي الجائر حافظت الصناعات الدوائية السورية فيها على نجاحها وبقيت حاضرة بقوة في السوق الدوائية، وحاليا تشكل هذه الصناعات قوة اقتصادية مهمة وقطاعا حيويا في تحقيق السياسة الصحية، ما يتطلب العمل على تطوير هذه الصناعة ودعمها لتعود كما كانت قبل الأزمة إذ تمكنت من تغطية السوق المحلية بنسبة تجاوزت ٨٥ بالمئة، إضافة إلى العائدات الاقتصادية المحققة منها حيث وصل حجم التصدير الدوائي في عام ٢٠١٠ على سبيل المثال إلى ٢٢٠ مليون دولار ما يعكس ثقة المستهلكين بها وبفعاليتها العالية التي استطاعت فرضها بقوة في الأسواق الخارجية.

ولكن في الآونة الأخيرة أثيرت تساؤلات كثيرة حول فعالية الدواء السوري ومدى مطابقته للمواصفات القياسية، مع تزايد نصائح الأطباء للمرضى بالدواء الأجنبي، رغم أن إقرار فعالية الدواء من عدمها أو حتى انخفاض الفعالية يتطلب مقاييس علمية معتمدة، ولا يمكن لأحد أن يقرر فعالية الدواء من عدمها من دون الاستناد إلى أي دليل علمي مثبت بالوقائع والبراهين.

وهذا ما حاولنا معرفته والتأكد منه من خلال التواصل مع وزارة الصحة ومع أحد المعامل الدوائية، إضافة إلى الأخذ برأي أهل الخبرة والعمل في هذا المجال، حيث التقت «الاقتصادية» بعضاً من الأكاديميين وأساتذة الجامعة في كلية الصيدلة بجامعة دمشق، في حين امتنعت نقابة الصيدلة عن الإدلاء بأي تصريح صحفي من دون تحديد الأسباب..!!

د. لبى يوسف

د. وسام عازر

ما حقيقة تراجع فعالية الأدوية السورية؟

لتبيّن فرضية تراجع نسبة المادة الفعالة في الدواء المحلي يجب الاستناد إلى معايير وإثباتات علمية دقيقة، حسبما أكدت للاقتصادية عميد كلية الصيدلة في جامعة دمشق الأستاذة الدكتورة لمى يوسف، التي تساءلت عن الأجندات والجهات التي تبنت هذه الفرضية، لكون الدواء بشكل عام يمر بمراحل تطويرية عديدة، سواء للمواد الفعالة أم للشكل الدوائي «مضغوطة أو رذاذية عن طريق الرئتين أو حقنية».

فالحديث والنقد عن فعالية الأدوية الوطنية برأي يوسف يحتاج إلى مقاربة موضوعية وعلمية لا تعتمد على التشويش الإعلامي أو مجرد شكوى للمواطن، رغم أهمية هذه الشكوى، ولكن يجب التأكد ودحض الاتهامات باختبارات علمية دقيقة تؤكد الجودة أو تشير إلى موقع الخلل.

درجة عالية من الموثوقية

فالجهة الوصائية المسؤولة عن أمننا الدوائي هي وزارة الصحة، وهناك مديرية متخصصة للرقابة الدوائية في الوزارة وهي مديرية مخابر الرقابة الدوائية، ووفقاً لتوصيف يوسف وزيارتها الشخصية لهذه المديرية فهي على درجة عالية من الجودة والدقة، وتحتوي على أجهزة حديثة جداً وتجهيزاتها عالية، وكل صنف دوائي لا يصدّر للسوق إلا بعد التحقق منه عن طريق مجموعة من الاختبارات.

وحتى بعد طرح الأصناف الدوائية للسوق هناك فحص عشوائي ومن ثم هناك عملية «اعتيان» أي أخذ عينات عشوائية من الدواء من الصيدليات للتأكد من تحقيقها للمواصفات، وهنا لا تتكر يوسف وجود بعض احتمالات الخطأ ولكن بنسب قليلة جداً.

وتلفت يوسف الانتباه إلى نقطة مهمة وهي أن الرقابة الدوائية ليست فقط للمادة الفعالة وإنما تكون أيضاً للسواغات ولزمن التحرر والتفتت وغيرها، فأحياناً المادة الفعالة تكون ممتازة ولكن المواد الأخرى قد لا تسمح بتحررها.

للصيدلي في صيدليته أيضاً دور مهم وحساس للغاية، لكونه يقدم المعلومة الصحيحة لطريقة تناول الدواء حسبما أكدت يوسف، فعدم إعطاء المريض الطريقة الصحيحة لأخذ الدواء قد تفقده فعاليته، وقد تؤدي طريقة تناول الدواء بشكل خاطئ لظهور تأثيرات ضارة، وهناك استخدام عشوائي للصادات الحيوية والمضادات الفطرية، قد يكون له آثار ضارة، فعلى سبيل المثال يمنع منعاً باتاً تناول الستاتينات مع عصير الكريفون.

ونظراً لأهمية الدور الذي يقوم به الصيدلي، وفي الوقت الذي يجب فيه على معامل الأدوية الاعتماد على الأكاديميين، تؤكد يوسف، أن هذه المعامل لا تعتمد بشكل كبير عليهم، وعدد الصيدلة محدود فيها وهذا يعاب على المعامل.

قد تكون نفسية

إضافة إلى ماسبق فإن العامل النفسي يلعب دوراً كبيراً في كثير من الأحيان، وفقاً ليوسف، فبعض المرضى بمجرد ارتياحهم لشكل الدواء أو اسمه يدون استجابة جيدة له، حتى لو أعطيتهم حبة نشاء لاحتجوي على أي مادة فعالة، ولهذا أثر نفسي يسمى بتأثير الغفل البلاسيبو (plasebo effect).

وهنا رأي المريض يقدر بحسب ما أشارت إليه يوسف، ولكن هناك اختبارات، فعلى سبيل المثال عند علاج مريض سكري يحتاج الطبيب لاختبار موضوعي للتأكد من مستويات الجلوكوز وخضاب الدم السكري (الهيموغلوبين الغليكوزيلاتي) لمعرفة مدى استجابة المريض للدواء، وهذه الاختبارات توضح بالحقائق العلمية الدقيقة مدى فعالية الأدوية التي يستخدمها المريض في علاجه من عدمه.

جميع المستحضرات تخضع للرقابة

كلام عميد كلية الصيدلة أكدته وزارة الصحة للاقتصادية، مبيّنة أن جميع المستحضرات تخضع للتحاليل الدوائية وفق القوانين والأنظمة ضمن المواصفات المقبولة دستورياً، ولا صحة لوجود دواء غير فعال، كما أن دوائر الرقابة الدوائية في مديريات الصحة في المحافظات تقوم بالرقابة العشوائية وبشكل دوري على السوق المحلية للتأكد من مطابقة الأدوية للمعايير المتبعة، وفي حال وجود أي خلل يتم إصدار تعاميم بسحب الأدوية وإتلافها.

بموضوعية

الآراء السابقة خالفها ما تحدث به للاقتصادية الدكتور الصيدلاني في جامعة دمشق وسام عازر، الذي أوضح أن هناك مسألة مهمة يجب ألا نغفل عنها، وهي أن نسبة من الأطباء أصبحت تلحظ ضعفاً في فعالية الأدوية المحلية عند المرضى، والبعض منهم يضطر إلى تغيير بروتوكولات العلاج ومضاعفة الجرعات، لاعتقادهم بأن الأرقام الموجودة على العبوات ليست حقيقية، هذا أمر موجود فعلاً على أرض الواقع، وينبغي أن يُعتد به أيضاً وينظر في أسبابه.

رقابة ولكن..!

ويضيف عازر إنه من المفترض أن تقوم مديرية مخابر الرقابة الدوائية في وزارة الصحة، بمراقبة الأدوية الموجودة في السوق بشكل دوري منتظم من خلال أخذ العينات وإجراء الاختبارات اللازمة عليها، ولكن عمل هذه المديرية ليس بأفضل الأحوال وخصوصاً إبان الحرب، فهي تعاني مثل معظم المؤسسات الحكومية مشاكل كثيرة، منها ما يتعلق بشح الموارد والإمكانات، وضعف تأهيل الكوادر، والترهل والفساد وغيرها، لذلك من الطبيعي أن تطفو إلى السطح مشاكل تتعلق بجودة الدواء المحلي وسمعته.

ويرأي عازر فإن الرقابة الدوائية في المعامل أصبحت حالياً مرتبطة بحسابات مختلفة، رغم أن المعمل هو المسؤول عن رقابة أدويته داخلياً، وخاصة في ظل وجود قناعة والتزام لدى إدارة الجودة في المعمل بأهمية إجراء هذه الاختبارات، انطلاقاً من كون الدواء هو منتج يتعلق بصحة الإنسان، وهذا التزام أخلاقي إنساني أولاً، وإلزامي قانوني ثانياً.

رقابة مشددة

ما أورده سابقاً عازر عن ضعف الرقابة في معامل الأدوية، نفته الشركة الطبية العربية «تاميكو»، مبينة أن التصنيع في الشركة يتم وفق الدساتير الدوائية النظامية، وهذا بدوره يحقق الفعالية للدواء المنتج، وأن المراقبة تتم لكل مراحل التصنيع، بدءاً من قبول المواد الأولية النظامية وإدخالها للمستودعات ثم تخزينها بشكل نظامي، ومراقبة عملية التصنيع باستمرار من خلال قطف عينات وتحليلها أثناء مراحل الإنتاج، وبعد الحصول على المنتج النهائي يتم إرسال عينات لمخابر وزارة الصحة ليتم فحصها والتصديق عليها وبعد ذلك يتم طرحها في الأسواق.

من دون تحديد الأسباب

وفي الوقت الذي حاولنا فيه الأخذ برأي جميع الأطراف والتواصل معهم، امتنعت نقابة الصيادلة عن الإدلاء بأي تصريح، سواء من جانب نقيب الصيادلة في سورية الدكتورة وفاء كيشي أم نقيب الصيادلة في دمشق الدكتور حسن ديروان، أو رئيس فرع النقابة في ريف دمشق الدكتور ألبير فرح، من دون تحديد أسباب موضوعية لرفض التواصل معنا بشكل نهائي، مع أنها الجهة المؤتمنة على الموضوع ورفضها التصريح يثير الريبة والشكوك حول قضايا عدة.

الأدوية المصدرة للخارج والمسوّقة محلياً

التشكيك برقابتنا الدوائية وأنها أقل من الرقابة في باقي البلدان، أمر غير مقبول حسب يوسف، فنحن نثق بوزارة الصحة ومديرياتها، لأن صحة المواطن أمانة بأعناقنا، والفارق بين الدواء المسوق محلياً والمصدر للخارج فقط في التسعير، وربما في شكل العبوة الخارجي، ولا يمكن أن يكون مواطننا يأخذ دواء أقل جودة.

فيما يرى عازر أنه لا أحد يستطيع الإجابة عن هذا السؤال بشكل موضوعي وعلمي ودقيق ما لم يقم باختبارات الجودة على تلك الأدوية، وبالتالي هذه مسألة تقع في باب التكهنات، وتحتمل الصواب أو الخطأ.

التصدير متوقف حالياً

السؤال ذاته أجابت عنه الشركة الطبية العربية تاميكو، موضحة أن الفعالية واحدة سواء للمخصصة للاستخدام المحلي أو للتصدير، ووفقا للشركة فإن التصدير للخارج متوقف حالياً والإنتاج كله يذهب للاستخدام المحلي، ولكن هناك عروض للتصدير من اليمن والعراق والسودان.

وبالنسبة للكميات المنتجة، فقد كشفت الشركة للاقتصادية أن هذه الكميات بلغت منذ بداية العام ولغاية الـ١٦ من شهر تشرين الأول بالنسبة للكبسول ٤٤,٧ مليون كبسولة مقابل ٤٠,٧ مليوناً خلال ٢٠٢٣،

في حين بلغت بالنسبة للأقراص٨٠,٩ مليوناً خلال ٢٠٢٣ مقابل ١٠٣,٩ ملايين لغاية الـ١٦ من الشهر الجاري.

كما بلغت قيمة الإنتاج للكبسول ١٦,٧ مليار ل.س خلال ٢٠٢٣ مقابل ٥٤,٧ مليار ل.س لغاية الـ١٦ من تشرين الأول للعام الجاري.

و للأقراص وصلت قيمة الإنتاج إلى ١١,٥ مليار ل. س خلال ٢٠٢٣ مقابل ٢٥,٧ مليار ل.س حتى الـ١٦ من تشرين لهذا العام.

وبالنسبة لمبيعات الشركة للقطاعين العام والخاص فقد كانت خلال ٢٠٢٣ بحدود ٤٠ مليار ل.س، في حين حققنا مبيعات وصلت لغاية الـ١٦ من تشرين الأول لهذا العام إلى ٨٦مليار ل.س.

ليس كل فرنجي برنجياً

في الوقت الذي تنفق فيه الدولة مبالغ ضخمة لاستيراد بعض أنواع الأدوية الباهظة الثمن كأدوية أمراض المناعة، والتي يجب أن تكون موثوقة المصدر، ومنها الأضداد وحيدة النسيلة والبروتينات الناشبة، دعت يوسف إلى ضرورة الاهتمام بتصنيع هذه الأدوية محلياً، لكونها تنمو بشدة على حساب الأدوية ذات الطبيعة التقليدية.

وبرأي يوسف يجب مساعدة وتشجيع منتجات التقانة الحيوية، هذه من الأضداد وحيدة النسيلة والأدوية البيولوجية، وألا يقتصر الدعم على الجانب المادي فقط، بل يجب توفير بيئة تشريعية مناسبة، وهذا الأمر يقع على عاتق وزارة الصحة، التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أنه ليس كل فرنجي برنجياً.

وفي هذا الاتجاه تؤكد يوسف ضرورة دعم الجامعة وكليات الصيدلة لتصنيع هذه الأدوية، بداية من تصنيع مقلدات لها Biosimilars، باعتبار الجامعة وأساتذتها وعديد طلاب الدراسات فيها مركز الأبحاث الأهم، مهما تعددت مراكز وهيئات البحث الأخرى، ويجب دعمها لأن أي مشروع بحثي مهما علت ميزانية دعمه، سيكون منتجة في النهاية لمصلحة مواطنينا وصناعتنا الدوائية المحلية.

كما يجب التشبيك بين كل الخبراء والباحثين الموجودين في سورية والذين هم حسب يوسف ليسوا بالعدد الكبير، في من أجل تطوير هذه الصناعة الرائدة على مستوى العالم، ومتابعة الدعم بعد الانتهاء من الأبحاث وعدم وضع العراقيل أمامها من أي جهة كانت.

الأدوية المزوّرة

فرضت الحرب والحصار الاقتصادي الظالم على سورية، واقعاً سيئاً تجلى فيما يتعلق بقطاع الدواء، بضعف السيطرة على الحدود، وضعف الرقابة والتفتيش، وفقاً لقراءة عازر، كما حدّت هذه الظروف بشكل كبير من استيراد بعض المواد الفعالة، وبالتالي تم فقدان أدوية من السوق إما بسبب صعوبة الاستيراد أو بسبب تسعيرة وزارة الصحة، وكل هذا ساهم بشكل كبير جداً في انتشار الأدوية المهربة بنوعيها المزورة والأصلية.

ويشير عازر إلى أن للأدوية المزورة آثارها الضارة الكثيرة، فهي تهز ثقة المواطنين بالنظام الصحي في الدولة، أما صحياً فخطورة الأدوية المزورة تتراوح بين عدم معالجة المرض أو مفاقمته، أو إحداث مرض آخر، حيث تكون ظروف تصنيع الدواء المزور غير متوافقة مع الممارسات التصنيعية الجيدة، وقد تحتوي على شوائب خطرة، وأحياناً تتسبب هذه الأدوية بموت المريض، إذا كانت حالته مهددة للحياة.

أما من الناحية الاقتصادية فإن الأدوية المهربة (ومنها المزورة) تحرم الخزينة العامة من إيرادات، يفترض أن تدخلها لو تم استيراد الدواء بشكل نظامي، يرى عازر، إضافة إلى التأثير السلبي في الصناعة المحلية ومحاربة المنتج المحلي والإساءة إليه ومحاربة توافر فرص العمل للأيدي العاملة وتضييق ظروف الاستثمار والتهرب الضريبي.

مخاطر أمنية

من جانبها أشارت يوسف إلى أن المنتجات الدوائية والصحية المتواجدة في السوق بشكل غير نظامي «المهربة»، هي أدوية مجهولة المصدر وبالتالي لا يمكن ضمان الجودة ومتابعة المحاسبة والرقابة.

ووفقا ليوسف فهي أدوية خطيرة جداً ليس فقط من الناحية الصحية (فقد لا تحتوي هذه الأدوية على المادة الفعالة، وقد تحتوي على مواد مضرة تظهر آثارها على المدى البعيد)، وإنما أيضاً من الناحية الأمنية، وخاصة قد علمنا مؤخراً أن العدو الإسرائيلي قادر على اختراق حلقات التوريد لأي منتج.

وتشير يوسف إلى وجود عدد من المنافذ الحدودية التي لا تخضع لسيطرة الدولة السورية، وبالتالي تدخل هذه الأدوية منها بكل سهولة من دون حسيب أو رقيب، وهذا خطر كبير جداً على مواطنينا، ويجب ألا نكون مستلبين لهذا الحد، ونتبع الحس النفسي بأنه دواء أجنبي فهو جيد وأفضل من الوطني.

وتشير يوسف هنا إلى أن أغلبية الصيدليات لا يوجد فيها أدوية مهربة، والصيدليات التي تحتوي هذا النوع معروفة في كل محافظة، كما أن الدواء الأجنبي المرخص في سورية «فارمكس» معروف أيضاً وهو خاضع لرقابة وزارة الصحة.

86 مليار

ليرة مبيعات «تاميكو» لمنتصف تشرين الأول

الأدوية المهربة قد تكون أدوية خطيرة جداً

كلام في الاقتصاد

المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق

السؤال العريض الذي يطرح عند القيام بأي عملية انتقالية: هل سيكون هناك ألم وصعوبة في مرحلة الانتقال؟

الجواب يكمن في قراءة تجارب الدول التي قامت بعملية التحول إلى اقتصاد السوق. حيث تشير هذه التجارب إلى أن هذه العملية لا يمكن أن تتم من دون تضحية، وبالتالي من دون ألم. فمن النتائج الأولى لعملية التحول هذه ظهور البطالة والتضخم وازدياد حدة الفقر، وبالرغم من أن كل هذه العوارض قد تكون مؤقتة فإنه لابد من ظهورها في الفترات الأولى لعملية التحول. وتزداد حدة هذه العوارض مع كثافة درجة التحول، فمثلاً دول المعسكر الشرقي عانت كثيراً من عملية التحول، حيث ظهرت آثارها بشكل سريع، على حين الصين أجرت عملية التحول بشكل متدرج فكانت العوارض أقل حدة لكنها أطول مدة.

بالواقع وعملياً فقد ثبت أنه من المستحيل أن تحصل عملية التحول الاقتصادي من دون ألم وخسائر، ولكن الحكومات الذكية تستطيع أن تخفف من حدة هذا الألم وهذه الظواهر، وأن تقصر المدة التي تأخذها عملية التحول هذه، وذلك بتنفيذ عملية التحول ضمن خطة مدروسة ومحكمة بالاعتماد على عناصر خبيرة وبطريقة علمية مع الاستفادة من تجارب الدول التي مرت بمرحلة تحول كهذا.

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي السوري ودخوله مرحلة الانتقال لاقتصاد السوق، فإن العملية تحتاج لعقلانية وشفافية، وأعتقد وبالاستناد لمتابعة الشأن الاقتصادي وآليات عمل القائمين عليه، أنه من الصعب جداً أن تقوم الحكومة بمؤسساتها الحالية بعملية التحول بمفردها نظراً للمشاكل والتشابكات والتناقض في السياسات وضعف التكوين الرأسمالي. لهذا من العقلانية أن تتم صياغة خطوات عامة توضح التحديات والمشكلات والتشابكات التي يعانيها الاقتصاد السوري، على أن توضع بالتعاون مع الحكومة ونخبة من الخبرات الاقتصادية العلمية والعملية، على أن تعتبر مضامين صياغة الورقة خريطة طريق لإعادة هيكلة الاقتصاد السوري.

أمام الضجيج الذي أحدثه إعلان المرحلة الانتقالية للاقتصاد، نرى من الضروري التذكير بالتاريخ كي لا نقع بالمحاذير التي وقعت بها دول أخرى، وهذه أهم ناحية يجب على المجتمع معرفتها بوضوح وشفافية، ويجب أن تدركها الحكومة. في حالتنا لا يمكن أن نعتمد فكرة أن الدولة لاشيء، وأن القطاع الخاص كل شيء. وهذا يعني بذل الجهود للتوضيح للمجتمع بشفافية، أنه من المستحيل أن يترك الاقتصاد بين أيادٍ خفية على أمل أن تحقق نمواً وتوظيفاً أمثل لعوامل الإنتاج. هذا يعني الميول للسياسة الليبرالية التي اعتمدت في الثمانينيات، استناداً إلى الوصايا التي خرج فيها اتفاق واشنطن، والتي ركزت على إنهاء القطاع العام وإبعاد الدولة عن الاقتصاد والاعتماد على القطاع الخاص، وترك قوى السوق تتحكم باقتصاد البلاد والعباد من دون تدخل الدولة، معتبرين أن هذا المفهوم سيحقق النمو واستثمار عوامل الإنتاج. إن مفهوماً كهذا ووصايا كهذه أدت إلى انهيار دول ومنها دول جنوب شرق آسيا.

نعتقد أن إدارة اقتصاد الدولة يعتمد على مؤسساتها بالدرجة الأولى، إضافة إلى فريق اقتصادي حكومي مجتمعي خبير يحمل أفكاراً ابتكارية إبداعية استطاعت هضم المشاكل الاقتصادية، وواضح أن لديها نقاط الضعف ونقاط القوة التي تمكنها من طرح الحلول المبدعة لتداعيات تلك المشاكل.

بالتأكيد الأمر بحاجه لفريق كبير يتصف بالشمولية فتختاره الدولة بعناية، يمنح الثقة وتقنح له أقنية التواصل مع رأس الهرم في الدولة، لضمان عدم الانجرار بطريقة مقصودة أو غير مقصودة تنفذ الوصايا أعلاه من خلال الأيدي الخفية، خطوة كهذه تجعل من تدخل الدولة في اقتصاد السوق مرئية، من خلال تنفيذ خطوات تصيب مسؤوليات الدولة في عملية التحول التي تتطلب من الدولة أن تكون المبادر الأساسي في الانفتاح الاقتصادي، ونقل الصناعة الوطنية لأسواق المنافسة بكفاءة وإحكام، وتعمل على إعادة تأهيل الصناعات القائمة المهددة إن كان فردياً أو تشاركياً، استناداً إلى الإمكانات ومن ثم توجيه الموارد التي من شأنها رفع منسوب تشابك وتماسك هيكل الإنتاج، من دون إهمال لاقتصاد المعرفة ورفع منسوب القيمة المضافة.

كل ذلك مرتبط بسياسات على رأسها السياسة النقدية التي من المفترض تعديلها لتتواءم مع مرحلة الانتقال الاقتصادي، فمن شأن هذه السياسة إظهار نتائج التحول بشكل أسرع من السياسة المالية التي تعتبر على درجة عالية من الأهمية في عملية التحول الاقتصادي، إلا أن نتائجها تظهر بعد سنتين أو ثلاث سنوات. لا اعتقد أن هناك إمكانية مجتمعية لانتظار كل هذه المدة ليلمس النتائج. يلي ذلك تنفيذ سياسات متناغمة تحفز على بناء قاعدة تكنولوجية وطنية، وأخرى تعمل على عدالة توزيع الناتج المحلي من خلال بناء الهياكل والمؤسسات الداعمة لكل قطاعات الاقتصاد الوطني، لجهة التكوين الرأسمالي والمهارات البشرية، وتمويل وتوجيه الاستثمارات المشروطة بخلق محفزات، والتركيز على مشاريع البنى التحتية. إن أهداف هذه السياسات تحتاج لسياسات قطاعية واقعية ومنطقية تخلق إمكانات كبيرة للدولة في التدخل لتجاوز ضعف قوى السوق ووضعها على السكة الصحيحة، ودعمها من دون محاولة الحلول محلها.

نؤكد أن الأمر بحاجة لفريق حكومي مجتمعي بخبرات مشهود لها.

■ عامر إلياس شهدا

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥١/ ٢٧ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤

التوجه الجديد استقطاب وتوطين خدمات البرمجة

المناطق الحرة بوابات عبور نحو التعافي الاقتصادي

مدير مؤسسة المناطق الحرة يبشر.. منطقة حرة جديدة في دمشق

■ غزل إبراهيم

المناطق الحرة السورية بيئة اقتصادية محفزة وجاذبة للاستثمارات، وهي بوابات عبور للأسواق الخارجية، ومحرك أساسي لتنمية الاقتصاد الوطني من خلال إقامة صناعات تصديرية وتعظيم الموارد من النقد الأجنبي.

ولكن على الرغم من أهميتها البالغة إلا أن دورها تراجع بشكل كبير نتيجة الحرب والحصار المفروض، الأمر الذي فرض واقعاً جديداً يلزم العمل بطريقة مختلفة عن طريق البحث عن بدائل وحلول لتطوير عمل هذه المناطق من خلال تحقيق التكامل الصناعي وجذب تكنولوجيا حديثة وأساليب عمل متطورة، واستغلال الموارد الطبيعية وتصنيعها وتنشيط تجارة الخدمات المالية والاستشارية.

وعن الفرص الاستثمارية في المناطق الحرة السورية وواقع العمل فيها والخطوات المتخذة لتطويرها تحدث لـ«الاقتصادية» المدير العام المؤسسة العامة للمناطق الحرة محمد زيتون الذي أكد تعافي المؤشرات وبداية استعادة واستئناف الأنشطة الاستثمارية في المناطق الحرة عموماً.

واقع المؤسسة العامة للمناطق الحرة

تعتبر المؤسسة العامة للمناطق الحرة من أهم القطاعات الاقتصادية وقاطرة مهمة في عملية النمو الاقتصادي، لذلك عملنا ضمن خطة إستراتيجية واضحة وحكيمة لتفعيل العمل الاستثماري واستعادة الاستثمارات وزيادة عوائد المؤسسة، من خلال العديد من الإجراءات ومنها إصدار القانون رقم ١٨ لعام ٢٠٢٣ المتضمن معالجة أوضاع السيارات والآليات والبضائع المفقودة في كل من المنطقة الحرة بعدرا وحلب والمنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة.

وينظم العمل في المناطق الحرة نظام استثمار مصدق بالمرسوم رقم ٤٠ لعام ٢٠٠٣ يستقطب من خلاله كل أنواع الاستثمارات المنصوص عليها ضمن نظام الاستثمار ولاسيما النشاطات الصناعية والتجارية والخدمية.

وقامت المؤسسة مؤخراً بإبرام عقد يتضمن تطوير برامج الأتمتة المعمول بها، وإنشاء نظام فوترة متكامل قابل للربط مع الشركة السورية للمدفوعات وذلك تسهيلاً وتسريعاً لوتيرة العمل الاستثماري.

٦٩٠ عقداً استثمارياً

وتضم المناطق الحرة تسع مناطق حرة هي: المنطقة الحرة بدمشق– مطار دمشق الدولي– عدرا – طرطوس– حسياء– اللاذقية الداخلية– اللاذقية المرفئية– اليعربية – حلب.

وقد بلغ عدد عقود الاستثمار في المناطق الحرة (٦٩٠) عقداً استثمارياً تتوزع بين استثمارات تجارية وصناعية وخدمية بعدد (٦٩) عقد استثمار صناعي و(٢٨٧) عقد استثمار تجاري و(٣٣٤) عقد استثمار خدمي، وتتمحور الأنشطة التجارية المرخص بها في المناطق الحرة بأنشطة تجارة البضائع بجميع أشكالها ضمن مختلف المناطق الحرة وتجارة السيارات والآليات والمعدات الهندسية بكل أنواعها وأشكالها ضمن المناطق الحرة في عدرا – طرطوس– اللاذقية الداخلية– اللاذقية المرفئية.

كما تسعى المؤسسة للاستفادة من إستراتيجية التوجه شرقاً حيث تتم دراسة وإعداد مشاريع اتفاق مع الدول الصديقة لتطوير القطاع الصناعي في المناطق الحرة وجذب الاستثمارات الأجنبية.

توطين صناعة البرمجيات

• ما الأنشطة الصناعية التي تضمها المناطق الحرة وما الجديد بهذا الخصوص؟

بخصوص الأنشطة الصناعية فهي تتضمن صناعة الميديا من الإنتاج الفني والدوبلاج وعمليات البرمجة كافة، إضافة إلى صناعة الأدوية البشرية وكذلك صناعة تقشير السمسم والطحينة وصناعة الأثاث المعدني وأكياس النايلون والألبسة الجاهزة والمكياجات وتجميع المولدات الكهربائية وصناعة الشحوم المعدنية.

وهذه الأنشطة تساهم بشكل أو بآخر برفد الصناعة الوطنية وتتكامل معها لتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

وهناك توجه نحو تركيز الجهود لاستقطاب وتوطين صناعة خدمات البرمجة ذات التقنية العالية التي تنمو وتتزايد في المنطقة الحرة بدمشق خصوصاً.

• أبرز الأنشطة الخدمية الموجودة داخل المناطق..؟

وبالنسبة للأنشطة الخدمية فهي تتمثل في تقديم الخدمات التجارية وتقديم خدمات الاستشارات الاقتصادية والمالية والمحاسبية والاستثمارية وتقديم خدمات تمثيل الشركات المحلية والأجنبية، إضافة إلى العديد من الأنشطة الخدمية الأخرى المنصوص عليها ضمن نظام الاستثمار النافذ في المؤسسة.

ميزات وتسهيلات كبيرة

• الإعفاءات والتسهيلات المقدمة للمستثمرين في المناطق الحرة..؟

المؤسسة تسعى إلى تعزيز البيئة الاستثمارية في المناطق الحرة من خلال تبسيط الإجراءات لتحسين جودة الخدمة، وجذب رؤوس أموال عن طريق توفير الأبنية الجاهزة والمستودعات والساحات اللازمة للتخزين، وتوفير البنى التحتية الملائمة لإقامة الاستثمارات، إضافة إلى المزايا والتسهيلات التي تقدم للمشاريع القائمة ضمن المناطق الحرة ومنها وجود تشريع خاص بالمناطق الحرة لخلق بيئة جاذبة ومنافسة للاستثمارات بمختلف أنواع الأنشطة.

كما أن هناك العديد من الحوافز الاستثمارية منها منح إعفاءات جمركية وضريبية ومزايا إضافية تكون منافسة للحوافز الاستثمارية التي تمنحها المناطق الحرة المجاورة، وتوفير موقع جغرافي متميز قريب من البنى التحتية وشبكة المواصلات الطرقية مما يحقق تكلفة الاستثمار في المنطقة الحرة.

وفيما يخص الأنشطة القائمة داخل هذه المناطق هناك تسهيلات كبيرة منها الإعفاء الكامل من الضرائب والرسوم كافة، وحرية تأمين مواد البناء ومستلزمات المشاريع الاستثمارية في المناطق الحرة سواء من داخل القطر أو خارجه وإعفاؤها من كل الرسوم، وتوفير البنى التحتية اللازمة للمشاريع المرخص بها في المناطق الحرة، وتأسيس الشركات وتسجيلها ومنح المستثمر سجلاً تجارياً وتسجيل علامة فارقة وحمايتها.

تعافي المؤشرات

• الإيرادات المحققة خلال الفترة السابقة وما المتوقع تحقيقه؟

بلغت إيرادات المؤسسة العامة للمناطق الحرة لغاية ٢٠٢٤/٩/٣٠ (٢٢٦) مليار ليرة سورية بزيادة بلغت ٤٣٧ بالمئة عن الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٣، وهذا يدل على تعافي المؤشرات وبداية استعادة واستئناف الأنشطة الاستثمارية في المناطق الحرة عموماً.

توسيع الاستثمارات

• ماذا عن التطورات المتعلقة بالمنطقة الحرة بدمشق ومشاريع التطوير العقاري؟

تأتي المنطقة الحرة بدمشق والمناطق المحيطة ضمن برنامج التطوير العقاري لمحافظة دمشق، وباعتبار هذه المنطقة محدودة المساحة أفقياً فقد جنحت المؤسسة منذ سنوات إلى التوسع الشاقولي ضمن المنطقة الحرة لاستقطاب استثمارات جديدة للأنشطة الاقتصادية.

وفي إطار خطة المؤسسة المستقبلية للتوسع بتلك المنطقة فإن المؤسسة تدرس مع محافظة دمشق إقامة منطقة حرة جديدة وحديثة ومنظمة للتوسع بنشاطاتها الاستثمارية وتلبية الطلبات على فرص استثمارية متعددة الأنشطة لاستقطاب مستثمرين جدد في حال اكتمال الدراسات والاعتمادات والجدوى الاقتصادية من إقامتها وتحقيق رغبات طالبي الاستثمار ووضوح الرؤية والهدف.

إغلاق المعابر أثر في الاقتصاد

• المعوقات والصعوبات التي تواجهكم؟

تراجعت الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة وهناك بعض المستثمرين نقلوا استثماراتهم إلى دول أخرى، نتيجة الأزمة التي مرت بها سورية والحصار الاقتصادي المفروض عليها.

وهناك أيضاً صعوبات كبيرة تواجه عمل المؤسسة بسبب إغلاق بعض المعابر الحدودية مع دول الجوار وخاصة معبر التنف مع العراق الذي يعتبر شريان عمل المناطق الحرة وتأمين حاجة العراق من البضائع والآليات، كما أن العديد من الاستثمارات الصناعية توقفت بسبب عدم قدرة أصحابها على تصدير منتجاتهم للخارج نتيجة الحصار والعقوبات.

226 مليار ليرة حجم الإيرادات

بنسبة زيادة 437 بالمئة

الاقتصاد ببساطة
THE ECONOMY SIMPLY

هدفا البيان الحكومي في الأجل القصير

بكل تأكيد تمت صياغة البيان الحكومي لحكومة الدكتور محمد الجلالي بالطريقة التي تسمح بفهم فحواه لجميع الشرائح، سواء من المواطنين أم مسؤولي القطاع العام بكل جهاته والقطاع الخاص أيضاً، وبكل تأكيد من رجال الأعمال السوريين والعرب، فقد تعمد توصيفاً دقيقاً للواقع بسلبياته المحضة سواءً من حيث ضعف أو انعدام النمو الاقتصادي وتدني الموارد المتاحة وتفشي البطالة وارتفاع معدلات التضخم وضعف القوة الشرائية المترافق مع انخفاض المستوى المعيشي من النواحي الاقتصادية والاجتماعية كافة.

وفي هذا الصدد فقد أضاف البيان الحكومي بعض المسلّمات الاقتصادية كالدور السلبي لعجز الموازنة العامة المتنامي الذي نعانيه ولاسيما أن العجز للعام القادم سيتخطى ١١،٠٥٠ مليار ليرة سورية مقارنة مع ٩،٢٣٠ مليارات ليرة سورية عجز العام ٢٠٢٤، وكذلك الدور السلبي لعجز ميزان المدفوعات وعجز الميزان التجاري.

إلّا أن اللافت في البيان الحكومي هو إماطة اللثام عن بعض التابوهات التي كان الحديث عنها محرّماً أو غير محبّذ في التصاريح والبيانات الحكومية، وخاصةً تلك المتعلقة بدور القطاع العام وبأبوية الدولة، وبالبعد الاجتماعي لهذا القطاع وذاك الدور، فقد أقرّ البيان وبوضوح بأن بعض مؤسسات القطاع العام خاسرة بل غارقة في الخسارة، الأمر الذي ينفي دورها الاجتماعي وترك ويترك إرثاً ثقيلاً على الحكومات المتعاقبة، وبناءً عليه فقد أسقط البيان الحكومي ربط التبرير الدائم لخسارة مؤسسات القطاع العام بدورها الاجتماعي، وبأن ذلك محض كلام لن يؤخذ به مستقبلاً، الأمر الذي يوجب على الحكومة الانسحاب من بعض الجبهات الفاشلة في الاستثمار العام بعد التأكد من صوابية الخيار وجدواه، وأعتقد أن هذه نقطة مهمة جداً في مسيرة الاستثمار في سورية ولاسيما في المؤسسات التي بقيت عرفاً حكراً على القطاع العام ولم تجد طريقها للنجاح يوماً، وذلك شريطة طرحها واستثمارها الاستثمار الأمثل.

وقد تزامن نص البيان مع توجه حكومي «قديم جديد» نحو زيادة فاعلية القطاع الخاص في الاقتصاد السوري، وبكونه يجب أن يضع ثقله في مكونات القطاعات المختلفة باعتباره شريكاً حقيقياً في الوطن، لذا ركز البيان الحكومي على ذلك أيضاً معتبراً القطاع الخاص شريكاً حقيقياً في التنمية ببعديها الاجتماعي والاقتصادي، وبأن الحكومة مستعدة لتقديم كامل الدعم له لنجاحه في العمل، وفي هذا إشارة واضحة إلى خصخصة بعض المرافق أو المؤسسات التي لطالما بقيت بكنف القطاع العام ولم يتم العمل على إنجاحها على مر الحكومات السابقة..لا بل إن بعضها خاسر ومتعثر.

ولا شك أن البيان قد أشار إلى محدودية موارد الطاقة سواءً المشتقات النفطية أم الكهرباء، واعتبرها تحدياً أساسياً لمسيرة الحكومة، ولاسيما مع الحديث عن تشجيع الاستثمار والإنتاج، فهي بالفعل المثبّط لأي توجهات حكومية في المستقبل إن لم يتم العمل على حلها سواء بإدارة سليمة لهذه الموارد المحدودة أم من خلال حل التحديات الخارجية المتعلقة باحتلال الأراضي السورية ونهب موارد الطاقة وسواها من التحديات.

أما الأمر الآخر الذي ركز عليه البيان الحكومي فهو وجوب السرعة في إعادة هيكلة الدعم الحكومي ولاسيما أن مشروع الهيكلة كان بعهدة الحكومة السابقة ولم ينجز بشكله النهائي بعد، وجاء البيان الحكومي على الرغم من رفع كتلة الدعم في موازنة العام ٢٠٢٥ إلى ٨٣٢٥ مليار ليرة سورية مقارنة بـ٦٢١٠ مليارات ليرة سورية في موازنة العام ٢٠٢٤، إلا أن المتتبع لأرقام الدعم الحكومي يرى أنه قد كان نحو ٤،٩٢٧ مليارات ليرة سورية في العام ٢٠٢٣، ورغم هذه المفارقة بأرقام الدعم بالليرة السورية إلا أنه قد انخفض من ١،٦٤ مليار دولار عام ٢٠٢٣ إلى ٠،٦٢ مليار دولار عام ٢٠٢٥، وبالتالي فإن الحكومة الحالية وبموجب البيان الحكومي أضحت قاب قوسين أو أدنى من الانتهاء من مشروع هيكلة إعادة الدعم الحكومي.

وبالتالي يمكن القول إن هدف البيان الحكومي في الأجل القصير هو الانسحاب من بعض المؤسسات العامة الخاسرة وطرحها مع الشركات المتوقفة أو المتضررة أو المتوقفة للقطاع الخاص وتشجيعه على ذلك ليُصار إلى إشراك القطاع الخاص بشكل فعلي في الاقتصاد السوري والتنمية الاقتصادية، أما الهدف الثاني في الأجل القصير فهو إنجاز ملف إعادة هيكلة الدعم الحكومي وطوي هذا الملف إلى غير رجعة.

■ د. علي محمد

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥١/ ٢٧ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤

سؤال إجابته تحتاج إلى تفكير عميق!

كيف يزداد الوضع المعيشي سوءاً ويزداد الإقبال على السياحة؟

منصور: حجوزات الإقامة مئة بالمئة والأرباح زادت على ٥٥ بالمئة

■ شـادية إسـبر

يبدو الحديث عن السياحة وسط الظروف المعيشية متفاقمة الصعوبة والحالة الاقتصادية المختنقة، وتردي الدخل للشريحة الأكبر، وانخفاض أجور أصحاب الدخل المحدود، ترفاً إعلامياً بعيداً عن الواقع للوهلة الأولى، لكن الحقيقة التي تدفع للاستغراب والتوقف عندها كظاهرة فرضت نفسها بقوة الأرقام لا يمكن تجاهلها، فالموسم السياحي الذي انتهى عملياً بعد صيف طويل، زادت مدته الإشغالات الممتلئة خلال الموسم وما بعده بأسابيع في منشآت الشركة السورية للسياحة والنقل مثلاً بنسبة بلغت تقريباً ١٠٠ بالمئة، وانتظار الدور أحياناً للحصول على حجوزات، الأمر تشابه أيضاً حتى عند عدد من شركات ومنشآت القطاع الخاص، فكيف تصح هذه المعادلات؟ وماذا قالت الأرقام؟ وما التفسيرات؟ وهل حقاً عاد السوريون إلى عادة السياحة الشعبية بعد سنوات الحرب المريرة؟ ومن الذي يرتاد المناطق السياحية ونحن في هذه الظروف الاقتصادية؟

الشركة السورية للسياحة والنقل، والتي اشتهرت سابقاً باسم «الكرنك» قبل تصفيتها منذ سنوات ومن ثم إعادتها بالاسم الجديد، تتبع فعلياً لوزارة السياحة، لكنها بشكل ما شبه مستقلة في جوانب عدة، يقول مديرها العام المهندس فايز منصور خلال تصريح لـ «الاقتصادية»: إنها حققت أرباحاً متزايدة خلال السنوات الأخيرة، وصلت صيف العام الجاري بحدود ٥٥ بالمئة عن موسم العام الماضي الذي بلغت أرباحه أكثر من ٢٢ ملياراً و٥٠٠ مليون ليرة، ولديها خطط لاستهداف مناطق أخرى بعد تسليط الضوء وإنعاش مناطق عدة وخاصة على الساحل السوري، كوادي قنديل بالللاذقية، والشواطئ المفتوحة لارتياد اليوم الواحد، وشاطئ الكرنك الغربي والشرقي في طرطوس، وفي مناطق جبلية للموسم القادم من بحيرة زرزر، إضافة لمشروع أوغاريت على الساحل.

موسم بإشغالات كاملة وإيرادات أعلى

• كيف كان موسم الصيف العام الجاري من حيث الإيرادات والإشغالات؟

• لنشرح الإقبال على السياحة الشعبية وفق تجربتكم خلال السنوات الأخيرة؟

الإقبال كان كبيراً جداً خلال الموسم الماضي والذي قبله وقبله، وحجوزات الإقامة قاربت الـ ١٠٠ بالمئة، كما يمكننا القول إن فترة الصيف كانت أطول من مدتها المعروفة، حيث ينتهي الموسم الصيفي وفق التاريخ الزمني ويبقى إقبال الناس كبيراً، لأن البعض لا يجد حجوزات خلال فترات الصيف فيؤخرون ذهابهم إلى وقت لاحق، وهناك شريحة تفضل الذهاب في نهاية الموسم على أبواب الخريف، لذلك نقول إن الحجوزات في منشآتنا كانت ممتلئة تقريباً بشكل دائم، حيث الأسعار مناسبة لمعظم شرائح المجتمع والخدمات جيدة، وجزء كبير من الموظفين هم من خريجي المعاهد والمدارس السياحية والفندقية وتم استيعاب عدد لا بأس به.

وقدمنا لهم فرص عمل، لذا نقول إننا نركز على الجودة لأن القائمين على الخدمات مؤهلون لهذا النوع من العمل.

• أليس غريباً أن تكون الحجوزات مكتملة خلال الموسم وتزيد لوقت أطول وسط هذه الظروف الاقتصادية الصعبة؟ فالسياحة ليست من أولويات المواطن وخاصة للشريحة الأكبر من المجتمع أصحاب الدخل المحدود والضعيف.

بالتأكيد هذا الجانب واقع، فأولويات المواطن اليوم كثيرة والسياحة ليست في أعلى السلم، لكن بالمقابل نجد أن العائلات والمواطنين عموماً، وضمن ضغوط الحياة الكثيرة، يحاولون ترتيب أمورهم خلال العام ليأخذوا فترة استجمام أو رحلة أو ترفيه معين خلال فترة الصيف، ولا ننسى أن السياحة الشعبية جزء من طبيعة مجتمعات وعادات الناس، وهي طريقة لأخذ وقت استراحة مع العائلة أو مع الأصدقاء للترفيه عن النفس من أعباء الأعمال الكثيرة والضغوط الحياتية اليومية، وهنا نجد أن دراسة الأسعار لتكون معقولة ومقبولة وتخفيف التكاليف، هي من أبرز السياسات التي عملنا عليها، ما حققت جذب أعداد كبيرة.

كلف عالية وسياحة منخفضة التكاليف

• كيف يتم التسعير؟

نحن اعتمدنا سياسة تخفيض الأسعار والتركيز على جودة الخدمات، كي نحقق فرصاً أكبر وزيادة أعداد المرتادين، ويتم التسعير بناء على تكلفة المنتج، الكلف التشغيلية تتحكم بالأسعار وهي اليوم عالية جداً، لذا نحن نتّبع سياسة أخذ أرباح قليلة لجذب أكبر عدد ممكن، لذلك نحقق أرباحاً جيدة لكون الأعداد كبيرة، كما نتّبع سياسة السياحة المنخفضة التكاليف، ونعمل عليها عبر استخدام الطاقة البديلة، كالطاقة الشمسية، لتشغيل المنشآت بمعظم الأوقات وبعضها يصل إلى ٢٤ ساعة تشغيل على الطاقة البديلة، هذا يحقق تخفيضاً في الكلف التشغيلية، فالكلف بداية الإنشاء تكون أعلى نسبياً، لكن على المدى الأطول تشغيلياً تكون قادرين على توفير الكلف نوعاً ما، ونحن مستمرون بالعمل على أن تكون جميع المنشآت عاملة على الطاقة البديلة بشكل كامل.

جميع المنشآت وضعت تحت تصرف لجنة الإغاثة لاستقبال الوافدين من لبنان الشقيق

توظيف الإيرادات

• كيف توظف هذه الأرباح؟

دائماً يتم توظيف الأرباح في جانبين: تطوير المنشآت القائمة وإقامة استثمارات جديدة لتوسيع العمل، واستهداف مناطق أخرى، نحن ركزنا على منطقة الساحل لأن المواطن بشكل عام يتوجه من أغلب المحافظات إلى الساحل خلال فترة الصيف، فوجهة العائلات تكون نحو البحر، وكذلك رحلات مجموعات الشباب أيضاً، وهناك مشروع جديد على شاطئ أوغاريت، ونقوم بتطوير متلاحق لشاطئ وادي قنديل، هذا الشاطئ خلال الأربع سنوات الماضية كان يحظى بتطوير في كل موسم، إضافة لمشروع يخص محيط بحيرة زرزر لتكون انطلاقة العمل في ريف دمشق أيضاً، كما قمنا بتحديث عدد من بولمانات الشركة وشراء أخرى جديدة لتأمين خدمة النقل الجماعي والرحلات، لكن أسطول النقل متواضع جداً.

• أين أنتم الآن على الخريطة السياحية؟ وماذا في المخططات؟

منشآتنا منتشرة بعدة محافظات، لكن التوزع الأكبر في الساحل (طرطوس واللاذقية)، ففي مدينة طرطوس لدينا ٣ منشآت وشاطئ مفتوح، وفي مدينة الدريكيش يوجد فندق أيضاً، وفي مدينة اللاذقية يوجد شاطئ مفتوح ومسبح الشعب لاستقبال رواد اليوم الواحد، وتوجد منطقة وادي قنديل وتم تطويرها على مرحلتين، حيث تم تطوير المشروع العام الماضي بمنشآة جديدة، وفي هذا الموسم أيضاً تم إضافة منشأة جديدة أخرى ضمن خطة الشركة لزيادة الاستيعاب بسبب الإقبال الكثيف من المواطنين.

إضافة للمدن الساحلية والجبلية نحن مشاركون في فندق البادية بدير الزور وهو بمستوى خمس نجوم، ومنتزه الجولان السياحي بمدينة القنيطرة، ونعمل على أن يكون هناك شيء جديد في كل موسم، إن كان بتطوير المنطقة السياحية ذاتها القائمة كما حدث في الموسم الحالي بتطوير شاطئ الكرنك الغربي والمتمم له الشرقي في طرطوس ومنتجع للإيلاج، وتوجد خطة لتطوير محيط بحيرة زرزر، وخطة أخرى لإنشاء شاطئ آخر مفتوح بمنطقة أوغاريت باللاذقية، وجميع هذه المشاريع بدعم وزارة السياحة التي تؤمن الأرض التي نقيم عليها المشاريع، إن كان بالاتفاق بين وزارة السياحة والوحدات الإدارية، أو من الأراضي المملوكة لوزارة السياحة التي يحصل فيها تراض بين الشركة والوزارة.

• دور الشركة في مشروع تطوير جزيرة أرواد؟

يوجد في وزارة السياحة مشروع لتطوير جزيرة أرواد بالتعاون بينها وبين محافظة طرطوس، حتى الآن لا يوجد دور للشركة، ويمكن أن يكون لها دور في الخواتيم عندما تقسم الوزارة الأدوار والمهام ويكون هناك وضع للفعاليات الثابتة، لكن حالياً المشروع بين الوزارة والمحافظة.

• ماذا عن الشراكة مع القطاع الخاص؟

يوجد مشروع شراكة وحيد هو المنتجع في دير الزور، حيث تم تأهيل فندق البادية من مستوى خمس نجوم بالشراكة بين الشركة السورية للنقل والسياحة بنسبة ١٥ بالمئة، والشركة السورية العربية للفنادق والسياحة التي هي أيضاً إحدى شركات وزارة السياحة ونسبتها ٥٠ بالمئة، والشركة السورية لخدمات النفط ٣٥ بالمئة وهي قطاع خاص.

نحن والشركة العربية بالأساس قطاع مشترك، وبالنسبة لشركتنا فإن الدولة تمتلك ٩٩,٩٨ بالمئة منها و٢ بالألف للخاص، وبما أن الشركة خصوصية كقطاع مشترك، فإن القطاع الخاص موجود في عدد من المنشآت إن كان من المستثمرين أو غير ذلك، لكن ضمن مجال صغير جداً.

بالنسبة لشاطئ الكرنك الشرقي بطرطوس، فنحن متعاقدون فيه إنشاء وإدارة مع وزارة السياحة ومجلس مدينة طرطوس، حالياً منطقة شاطئ أوغاريت سيتم التعاقد بين الشركة ووزارة السياحة التي قامت بالتعاقد مع مجلس المدينة، ونحن شركات تابعة للوزارة لذا لا يمكن اعتبارنا كشركاء لها بل نحن جزء منها.

في الدول الأخرى المشاريع السياحية هي ملك للقطاع الخاص، وهنا الدولة تدخلت لإنشاء مشاريع سياحية لمختلف شرائح المجتمع، بمعنى مشاريع منخفضة التكاليف، ونحن مستمرون وسيكون هناك مشاريع جديدة بهذا الاتجاه.

• مشاريعكم الجديدة والمجددة، كم أمّنت من فرص عمل؟

بالنسبة لفرص العمل، كل منشأة أقيمت مؤخراً تم توظيف كادر لها، وقد ساهمنا بتوظيف عدد لا بأس به من العمال، حيث وفرت الشركة من خلال مشاريعها للسنوات الأربع الماضية فرص عمل، ووصل عدد الموظفين إلى ٣٠٠ بين مثبت ومؤقت.

نهدف لإعادة مناطق إلى الخريطة السياحية... أوغاريت وبحيرة زرزر في خطة الموسم القادم

كل منشأة من منشآتنا كانت موجهة لخدمة المواطن، إن كان للسياحة العامة أو الشعبية الداخلية، وكانت موجهة لخلق مناطق جذب سياحية جديدة، إذ هناك مناطق ابتعدت عن فترة كونها وجهة سياحية وخاصة خلال فترة الحرب على سورية، ونحن نأخذ دور إعادتها إلى الخريطة السياحية كمدينة الدريكيش ودير الزور والقنيطرة مثلاً، هذه المدن ابتعدت قليلاً، لذا أقمنا فيها وطورنا المشاريع لإعادتها لتكون منطقة جذب سياحي وتأمين فرص عمل في المنطقة ذاتها، إن كان خلال عملية الإنشاء أو التجديد من عمال في البناء بمختلف أنواع العمالة في هذا الجانب، وإن كان بعد الانتهاء بتوظيف الأشخاص داخل المنشأة وصولاً إلى الموردين للبضاعة والحاجات، وبهذا كنا نحاول تحريك هذه المناطق نوعاً ما، مع ملاحظة أنه عندما نتوجه إلى منطقة محددة فهذا يضيء عليها، ومن ثم يتوجه إليها القطاع الخاص ليستثمر ويتشجع لإقامة مشاريعه فيها، وهو ما يفيد أبناء المنطقة ذاتها وينشطها اقتصادياً، وأتوقع أننا نجحنا بهذا الأمر في عدة مواقع، فمثلاً منطقة وادي قنديل بات وجهة لأغلب المناطق الداخلية، إن كان للارتياد لليوم الواحد أو للإقامة لفترات أكثر أو للاستثمار.

• ماذا عن استقبال الوافدين من لبنان؟

الأولوية اليوم موضوع استقبال الوافدين من لبنان الشقيق، وجميع المنشآت وضعت تحت تصرف لجنة الإغاثة في اليوم ذاته الذي وصلت تعليمات مجلس الوزراء بناء على توجيهات السيد الرئيس، وعلى الفور أوقفنا أي حجوزات وخاصة في طرطوس التي يوجد فيها التجمع الأكبر لمنشآت الشركة، وهي المحافظة القريبة من الحدود مع لبنان، بالنسبة للإشغالات التي كانت موجودة، قمنا بالاقتراح على النزلاء أو من قاموا بالحجز قبل ذلك لتحويل حجوزاتهم إلى اللاذقية، ووتوقفنا بشكل نهائي عن أي حجز جديد، ومن لم يرض قمنا بإعادة الكلف التي دفعها، لنضع جميع المنشآت بخدمة وتصرف لجنة الإغاثة لاستقبال الوافدين فيها، كما يوجد أيضاً في المنشآت التابعة للشركة نقاط طبية هي موجودة في الحالة الطبيعية لتقديم خدمات إسعافية مجانية للسائحين ولأهالي المنطقة، وهي أيضاً اليوم بخدمة الوافدين الضيوف النزلاء في المنشآت من لبنان الشقيق وتحت تصرف لجنة الإغاثة.

السماح بالقطع الأجنبي

قبل أيام أصدر رئيس مجلس الوزراء الدكتور محمد غازي الجلالي قراراً يقضي بالسماح لمواقع العمل السياحي المرخصة من وزارة السياحة أثناء ممارسة عملها باستيفاء عمولات خدماتها المحددة بالقطع الأجنبي أصولاً، وباستيفاء تكاليف الخدمات السياحية الواجب تحصيلها بالقطع الأجنبي وفقاً لطبيعة الخدمة أو البرامج السياحية المعلن عنها من هذه المواقع بعد حصولها على الموافقات اللازمة، وذلك بما لا يتعارض مع أحكام أنظمة القطع الأجنبي النافذة.

المهندس منصور لفت إلى أن هذا يشمل عمل الشركة، فهو يسمح لجميع المواقع السياحية التعامل بالقطع الأجنبي وفق شروط المصرف المركزي والإيداع فيه.

إشـراقات

حول الدور الاجتماعي والتنموي للقطاع المالي والمصرفي

يقول الفيلسوف الاقتصادي (آدم سميث): إن التوازنات الاجتماعية تشكل ضرورة موضوعية لتحقيق التوازنات الاقتصادية، وأي خلل في عناصر ومقومات العدالة الاجتماعية يعصف بدوره بالتوازنات الاقتصادية ذاتها... وبالتالي فإن العلاقة بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي هي علاقة عضوية، وبالتالي فإن لأي نشاط اقتصادي بعداً اجتماعياً يرتبط به ويحركه، ولا يقتصر ذلك على القطاع المالي والنقدي، بل على كل الأنشطة الاقتصادية المادية وغير المادية، مادام العنصر البشري هو أحد عناصر الإنتاج، وأهمها. وبناءً عليه يتمثل الدور الاجتماعي والتنموي للقطاع المالي والمصرفي في الإطار الآتي:

أولاً– الدور الاجتماعي المباشر للقطاع المالي والنقدي، ويتجلى هذا الدور من خلال:

١– منح قروض شراء العقارات السكنية، والاحتياجات السكنية الأخرى، بما فيها قروض الادخار السكني، وقروض الإكساء.

٢– منح القروض الاستهلاكية التي تعني تأمين الاحتياجات الأساسية للأفراد والأسر، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة، وزيادة الطلب الذي يؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج

٣– القروض والتسهيلات الاستثمارية التنموية التي تُمنح لأصحاب المهن والفعاليات الإنتاجية والفنية والخدمية، منها ومن أهمها القروض الصناعية والزراعية بشقيها النباتي والحيواني، وبما فيها «التمويل الصغير»، الذي يستهدف عموماً المشروعات الإنتاجية والخدمية الفردية والعائلية الصغيرة ومتناهية الصغر، والتي تتركز بمعظمها في مناطق الريف والمناطق النائية، الأمر الذي يعني أنها في وجهها الآخر مشروعات تطوير وتنمية هذه المناطق، وتحسين مستوى معيشة أهلها.

ثانياً– الدور الاجتماعي والاقتصادي غير المباشر للقطاع المالي والنقدي: ويتمثل في: الإسهام في تلبية احتياجات المجتمع المادية وغير المادية من خلال توفير السلع والخدمات، (إنتاجاً) و(عرضاً) و(استيراداً)، ما يسهم بالوقت ذاته بتنشيط (الطلب الفعال، بحسب الاقتصادي مينارد كينز)، الذي ينشط بدوره الأنشطة الإنتاجية، وتشغيل المزيد من اليد العاملة وخلق دخول جديدة، كما تزداد القدرة على التصدير، وتصنيع المزيد من بدائل المستوردات، فيتحسن وضع القطع الأجنبي وتقوى العملة الوطنية، وبالتالي فإن تنشيط الطلب الفعال يسهم في زيادة عدد وطاقة العارضين، وبالتالي تحريض المنافسة، ما يؤدي إلى استقرار الأسعار أو انخفاضها، فينخفض معدل التضخم.

ويخلق قيمة مضافة جديدة (أرباح، فوائد، رواتب وأجور.. إلخ) التي تُمثل القوة الشرائية والادخارية، وتزيد على المستوى الكلي (الناتج المحلي الإجمالي)، الذي هو المؤشر الحقيقي للنمو.

ومن أهم المقترحات في إطار هذا الموضوع:

تحريك وتشجيع وتقوية (الإنتاج)، حيث إن دعم وتحسين الجانب الاجتماعي لعملية التنمية ولجم معدلات التضخم وتحسين القوة الشرائية لشرائح الدخل المنخفض والمحدود، وبالتالي تلبية المزيد من احتياجات المجتمع ورفع مستوى المعيشة، يبدأ بدعم وتشجيع الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية السلعية المادية (التي عصبها القطاع المالي والنقدي)، لاسيما منها الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، والصناعية التحويلية بكل فروعها وأنواعها، دون إهمال تشجيع الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالقدر اللازم... ، مع التنويه إلى أن تمويل أنشطة الاقتصاد الحقيقي والأنشطة الأسرية التنموية يعزز الجانب الاجتماعي لعملية التنمية المستدامة، وبالمقابل فإن تعزيز الجانب الاجتماعي لعملية التنمية سيسهم بدوره في ترسيخ أسس ودعائم الاقتصاد الحقيقي.

تخصيص نسبة أكبر من القروض لتمويل الأنشطة والاحتياجات الأسرية التنموية والسكنية والاستهلاكية، ورفع سقف هذه القروض وتمديد فترات سدادها، وتخفيض فوائدها.

تفعيل منح (القروض الحسنة) وتوسيع مروحته لدى المصارف الخاصة الإسلامية.

تعديل ضوابط التعليمات التنفيذية لمنح القروض التشغيلية والأسرية التنموية لتصبح أكثر مرونة وموضوعية وفعالية.

تأسيس مصرف تنموي تقليدي على شكل شركة مساهمة عامة لا تهدف إلى الربح، تُطرح أسهمها على الاكتتاب العام، ويسهم فيها المصرف المركزي (من أموال الاحتياطيات القانونية للمصارف لديه) وجميع المصارف العاملة وصناديق المؤسسات والتنظيمات النقابية، لزيادة إمكانية منح القروض الفردية والأسرية التنموية طويلة الأجل بفوائد رمزية.

ضرورة التنسيق والتناغم الفعال بين السياستين النقدية والمالية، وبينهما وبين السياسات الاقتصادية الأخرى، لاسيما التنموية منها، من خلال (اطلاع) أو (موافقة) جميع الجهات ذات الصلة على أي قرار يُحتمل أن تكون آثار تطبيقه متعددة الوجوه، وأهمها الاجتماعية.

لذا وفي الخاتمة نتوقع أن تقوم الإستراتيجيات التنموية الحكومية وأن يستند أي حراك اقتصادي على مبدأ: أن يكون المواطن (هو البوصلة)، وأن تكون التنمية المادية والاجتماعية المستدامة، العادلة، والمتوازنة طبقياً وجغرافياً (هي الهدف). وللحديث عن هذا الموضوع بقية

■ د. عابد فضلية
كلية الاقتصاد-جامعة دمشق

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥١/ ٢٧ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤

سورية... الانضمام إلى «بريكس»

هل نحن على أبواب نظام اقتصادي عالمي جديد؟

سورية وبريكس طموحات مشروعة.. فرصة اقتصادية أم تحديات داخلية؟

مفاوضات الانضمام خطوة إستراتيجية.. والتعويل اقتصادياً على الداخل

■ الاقتصادية

في عالم الاقتصاد، توجد سلع إستراتيجية تشكل العمود الفقري للاقتصادات العالمية، وأبرزها النفط الذي يُعرف بالذهب الأسود. النفط ليس مجرد مصدر للطاقة، بل هو قوة تحكم العلاقات الاقتصادية والجيوسياسية.

مصطلحات مثل البترودولار (Petrodollar) والبترويوان (Petroyuan) تُستخدم كثيراً لوصف تأثير العملات في تسعير وتداول هذه السلع، ما يجعلها أدوات غير مرئية للسيطرة على الأسواق العالمية.

ومع صعود قوى اقتصادية جديدة، يبدو أن هذه السلع، والعملات المرتبطة بها، تشكل مستقبل الاقتصاد العالمي بطرق غير متوقعة.

البترودولار: القوة الخفية وراء الهيمنة الأميركية

البترودولار (Petrodollar) هو مصطلح ظهر لأول مرة في السبعينيات من القرن الماضي على يد الاقتصادي المصري إبراهيم عويس الذي كان أستاذاً في جامعة جورج تاون في واشنطن، ابتكر هذا المصطلح لوصف النظام الذي بدأ بعد اتفاقية بين الولايات المتحدة والسعودية، وبموجب هذه الاتفاقية، تلتزم الدول المصدرة للنفط بتسعير النفط بالدولار الأميركي فقط، مقابل دعم أمني واقتصادي من الولايات المتحدة. هذه الاتفاقية كانت نقطة تحول في النظام المالي العالمي.

وحسب الباحث الاقتصادي محمد السلوم فالاتفاقية عززت بشكل كبير نمو الاقتصاد الأميركي عالمياً، حيث أصبح الدولار الأميركي هو العملة المعيارية لتجارة النفط الدولية. هذا الأمر أعطى الولايات المتحدة نفوذاً اقتصادياً غير مسبوق، حيث اضطرت جميع الدول المستوردة للنفط إلى الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من الدولار لتأمين احتياجاتها الطاقوية، ومن ثم استطاعت الولايات المتحدة تمويل عجزها المالي بسهولة أكبر.

علاوة على ذلك، استغلت واشنطن هذا الوضع لتحقيق مكاسب سياسية عبر استخدام الدولار كأداة ضغط على الدول المنافسة.

البترودولار لم يكن مجرد اتفاقية اقتصادية، بل أصبح وسيلة للتحكم السياسي على الصعيد العالمي. الهيمنة الأميركية على تجارة النفط سمحت لها بتعزيز موقفها الجيوسياسي، إذ أصبحت الولايات المتحدة لاعباً أساسياً في تحديد مسار الاقتصاد العالمي.

بينما كانت هذه الهيمنة مفيدة للأميركيين، إلا أنها شكلت عبئاً على الدول الأخرى التي تعتمد على الدولار في تعاملاتها النفطية، ما جعلها تتعرض لتقلبات السوق الأميركي.

البترويوان (Petroyuan): الصين تدخل الساحة

في العقد الأخير وحسب الباحث السلوم: تسعى الصين إلى تقليل اعتمادها على الدولار الأميركي في تجارتها الدولية، وخاصة في قطاع الطاقة. لهذا السبب، بدأت في تطوير نظام البترويوان (Petroyuan)، الذي يسمح بشراء النفط باليوان الصيني بدلاً من الدولار. هذه الخطوة ليست مجرد حركة اقتصادية، بل محاولة إستراتيجية لتحدي هيمنة الدولار على أسواق النفط.

الصين، التي تعد واحدة من أكبر مستوردي النفط في العالم، تستهدف من خلال هذا النظام تقوية عملتها الوطنية وتعزيز نفوذها الاقتصادي عالمياً. إذا نجحت الصين في جذب المزيد من الدول لتبني البترويوان كعملة لتسوية صفقاتها النفطية، فإن النظام المالي العالمي قد يشهد تحولاً كبيراً. على الرغم من أن الدولار لا يزال يحتفظ بهيمنته، فإن النمو المتزايد للصين ودورها المتعاظم في الأسواق الدولية قد يجعل من البترويوان منافساً حقيقياً على المدى الطويل.

محمد السلوم

الغازودولار (Gasodollar): موارد جديدة وأدوات جديدة

بينما يبقى النفط أحد الموارد الأساسية، تبرز أهمية الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة في العالم، وأصبح يُعرف بمفهوم الغازودولار (Gasodollar). مثل النفط، يتم تسعير الغاز الطبيعي بالدولار الأميركي، ما يجعل الولايات المتحدة مستفيدة من دور عملتها في تجارة الغاز.

روسيا التي تعد من أكبر مُصدري الغاز الطبيعي في العالم، تعتمد على هذه التجارة لدعم اقتصادها. السيطرة الروسية على إمدادات الغاز، وخاصة إلى أوروبا، أعطت موسكو نفوذاً اقتصادياً وسياسياً كبيراً، حيث تستطيع التحكم في الإمدادات والأسعار في أوقات الأزمات. مثلما فعل النفط من قبل، فإن الغاز الطبيعي بات يشكل أداة ضغط قوية في العلاقات الدولية، وخاصة في ظل زيادة الطلب العالمي على مصادر الطاقة النظيفة.

فرصة دول بريكس: عملة جديدة في الأفق

دول بريكس (BRICS)، التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، بدأت في مناقشات جدية لإنشاء عملة مشتركة خاصة بها قد تكون نقدية ورقية أو عملة رقمية باستخدام تقنية Blockchain، الهدف من هذه العملة هو تحدي هيمنة الدولار في التجارة الدولية وتخفيف اعتماد اقتصادات تلك الدول على الدولار الأميركي.

العملة الرقمية المزمع إطلاقها التي قد تحمل اسم «R5»، وستكون مدعومة باحتياطيات الذهب كما يرغب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وبالموارد الطبيعية الهائلة التي تملكها هذه الدول، مثل النفط، الغاز، المعادن، والمواد الزراعية. إطلاق هذه العملة المشتركة سيمثل خطوة جريئة نحو إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي. إذا تمكنت دول بريكس (BRICS) من توحيد سياساتها الاقتصادية وإعادة هيكلة اقتصاداتها لتصبح أكثر تكاملاً، فإن هذا المشروع قد يصبح أحد أكبر التحديات لنظام البترودولار (Petrodollar). فرصة دول بريكس تكمن في قدرتها على دمج مواردها الطبيعية لتدعم عملتها الجديدة، ما يمنحها ثقلاً اقتصادياً عالمياً.

إذا نجحت دول بريكس (BRICS) في تحقيق هذا الهدف، فقد يكون ذلك بداية لنظام مالي عالمي جديد أكثر تعددية، حيث تتحول السيطرة من الدولار الأميركي إلى عملة منافسة تعتمد على موارد طبيعية هائلة، وتزيد من تأثير هذه الدول في الأسواق العالمية.

العملات المخفية (Hidden Currencies): أدوات نفوذ اقتصادية

البترودولار (Petrodollar)، البترويوان (Petroyuan)، الغازودولار (Gasodollar)، ليست مجرد مصطلحات اقتصادية، بل هي أدوات فعالة تُستخدم لتعزيز النفوذ الاقتصادي للدول. السيطرة على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز تمنح الدول المصدرة قدرة كبيرة على التأثير في الاقتصاد العالمي. ليس فقط من خلال التجارة المباشرة، ولكن من خلال التأثير في أسعار العملات وتدفق الأموال عبر النظام المالي العالمي.

العملات المخفية (Hidden Currencies) تشير إلى القوة غير المباشرة التي تمتلكها الدول من خلال تسعير وتداول الموارد الأساسية بعملاتها الخاصة. هذا التأثير يمتد إلى أبعد من أسواق الطاقة ليشمل النظام المالي بأكمله، حيث تصبح هذه الدول قادرة على تحديد اتجاهات الاقتصاد العالمي والتحكم في أسواق السلع.

يمكن تجاوز هيمنة الدولار؟

على الرغم من الجهود المبذولة من الصين ودول بريكس لتقليل الاعتماد على الدولار، تظل هيمنة العملة الأميركية قوية. نظام البترودولار (Petrodollar) ليس مبنياً فقط على النفط، بل يستند إلى الدور العالمي الذي يلعبه الدولار كعملة احتياطية. نجاح أي بديل يعتمد على قدرة الدول على تبني نظام جديد واستخدامه في التجارة الدولية، وهو تحدٍ كبير يتطلب توازنات اقتصادية وسياسية معقدة.

مع ذلك، قد يشهد العالم تدريجياً تحولاً نحو نظام مالي أكثر تعددية، حسبما يرى الباحث الاقتصادي السلوم حيث يمكن أن تصبح العملات الأخرى مثل البترويوان (Petroyuan) أو (R5)، بدائل قابلة للاستخدام على نطاق أوسع في تجارة السلع العالمية. هذا التغيير قد يفتح الباب أمام مستقبل مالي جديد يتسم بالتعددية والمرونة في التعاملات المالية الدولية.

سورية والبريكس: فرصة اقتصادية أم تحديات داخلية تؤخر الانضمام؟

ختاماً، يبقى التساؤل حول إمكانية دخول سورية إلى منظمة بريكس حسبما يقول الباحث السلوم، واستغلال هذه الفرصة لتعزيز اقتصادها والخروج من دوامة العقوبات الغربية. على الرغم من أن الانضمام إلى تكتل اقتصادي عالمي قوي مثل بريكس قد يمنح سورية فرصة لتجاوز العقوبات وفتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي مع دول مؤثرة، إلا أن التحديات الداخلية ما زالت تعوق هذه الخطوة. فالسؤال الذي يطرح نفسه: هل تستطيع سورية ترتيب أوضاعها الاقتصادية الداخلية أولاً، قبل التفكير في الانضمام إلى مثل هذا التكتل؟ من الضروري أن تقوم سورية بإصلاحات اقتصادية جذرية، تعزز من البنية التحتية وتطور الإنتاج المحلي، لتكون قادرة على الاستفادة الحقيقية من عضوية بريكس في المستقبل. قد تكون الفرصة موجودة، لكن الوقت قد يكون مبكراً حتى تتوافر الأسس الاقتصادية التي تضمن النجاح في مثل هذا التحالف.

في ظل هذه التغيرات، قد يكون العالم على أعتاب نظام مالي جديد يُعيد رسم خرائط القوى الاقتصادية والسياسية، سواء تعلق الأمر بالبترودولار (Petrodollar)، البترويوان (Petroyuan)، أو العملة المستقبلية لدول بريكس (BRICS Currency)، وستبقى السلع الطبيعية والعلاقات التي تبنيها عبر العملات جزءاً لا يتجزأ من معادلة السيطرة الاقتصادية العالمية.

د. آصف زغبور

د. عبد الرؤوف النحاس

■ شادية إسبر

اقتصاديات كبرى ونامية وصاعدة، وأخرى باحثة عن موطئ؛ قدم على خريطة الاقتصاد العالمي، وغيرها اقتصاديات في طور بناء هيكلها المستقبلي وبالتالي علاقاتها الاقتصادية، هي اليوم أمام انقلاب تاريخي في الموازين يستوجب أخذ الخيارات، حيث تشكيل نظام عالمي جديد لمصلحة الاقتصاديات المناهضة للهيمنة الدولار؛ هذا ليس تحليلاً أو حدثاً إعلامياً بل واقع قطع خطوات مهمة، فماذا في جعبة مجموعة «بريكس» وفق مخرجات قلازان؟ وأين سورية من الانضمام إلى المجموعة الأكثر موثوقية في العالم.

أهمية «بريكس» لسورية

قد يحمل انضمام سورية إلى مجموعة «بريكس» تأثيرات متعددة على الاقتصاد، منها جذب الاستثمارات وخاصة في قطاعات كالطاقة والبنية التحتية، كما يفتح أسواقاً جديدة للمنتجات ما يعزز الصادرات، الأمر لا يتوقف هنا، فالتعاون مع دول بريكس مهم في مجالات التكنولوجيا والتنمية، ويخفف الضغوط الناتجة عن العقوبات ما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وبالتالي تحسين بيئة الأعمال، لكن هذه الفوائد لن تتحقق من دون ترميم وبناء اقتصادي داخلي.

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حلب الدكتور عبد الرؤوف النحاس أكد خلال حوار مع «الاقتصادية» أن انضمام سورية إلى «بريكس» له أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، وقال: سيكون له أثر جيد جداً ولا سيما في التوقيت الحالي، وقد لا يكون ذات الأثر لو نظرنا للاقتصاد السوري في أعوام ما قبل الحرب على سورية، فقد كانت سنوات جيدة جداً للاقتصاد ومعدلات نموه، أما الآن ونحن في هذا الواقع فلابد لنا من هذا التكتل، ومجرد قيام المسؤولين بالمفاوضات في هذا التوقيت يدل على حنكة باختيار التوقيت المناسب.

انضمام سورية لـ «بريكس» سيفتح المجال واسعا أمام زيادة وتعزيز حجم التعاون الاقتصادي مع دول المجموعة ما يعزز النمو الاقتصادي، ويمكن أن يلعب دوراً مهما في زيادة الصادرات السورية إلى دولها، والاستفادة من الاستثمارات الجديدة التي يمكن أن تقيمها في سورية، وفق الباحث الاقتصادي الدكتور أصف زغبور، الذي أوضح لـ«الاقتصادية» أنه بالإضافة إلى هذه الفوائد الاقتصادية المتبادلة فإن انضمام سورية إلى «بريكس» سيخفف الضغط على طلب الدولار، مع ملاحظة توجه دول المجموعة لإيقاف التعامل بالدولار والانتقال إلى استخدام وسائل دفع بديلة، لافتاً إلى أن المجموعة تعمل على تحقيق أهداف اقتصادية وأمنية عبر تعزيز الأمن والسلام على مستوى العالم والتعاون لخلق نظام عالمي اقتصادي ثنائي القطبية، وكسر هيمنة الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بحلول عام ٢٠٥٠، كما تهدف لإقامة شراكة من أجل النمو المتسارع والتنمية المستدامة.

الغايات الاقتصادية

اقتصاد تحت ضغط عقوبات هائل، وشح بالموارد، كيف يريحه الانضمام إلى تكتل كبريكس؟ موضوع شرحه الدكتور النحاس بالقول: وجود سورية ضمن المجموعة سيؤمن حرية الحركة في المعاملات التجارية والاقتصادية بين دولها على الأقل، إن لم نقل بين الدول الأخرى بعلاقة التعدي الاقتصادي والتشابك القطاعي، ما سيفعل المجال لتحقق سورية مآربها الاقتصادية وبالتالي تجاوز العقوبات على أقل تقدير مع دول بريكس، وعلى اعتبار أن لهذه الدول علاقات تجارية مع دول أخرى، فبعلاقة التعدي التي ذكرناها نستطيع القول إن سورية سترتاح كثيراً من آثار العقوبات.

الدكتور زغبور المتخصص بالعلاقات الاقتصادية الدولية، أكد أن تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والسياحية والعلمية والفنية بين سورية ودول «بريكس»، يمكن أن يلعب دوراً مهما في إقامة المشاريع الإنتاجية والخدمية في المجالات المختلفة، وتطوير الاقتصاد السوري ما يخدم تحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي يحسن الدخل القومي ويوفر غطاء اقتصادياً جيداً للبرة؛ وبالتالي يحسن من قوتها الشرائية وينعكس على تحسين مستوى المعيشة، وأضاف: هنا يمكن الإشارة إلى أن تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة عن طريق تعميق وتوسيع التعاون الاقتصادي مع دول البريكس حتماً سيلعب دوراً أساسياً في إراحة الاقتصاد السوري من العقوبات الجائرة.

زغبور لفت إلى أن أسباب مشاكل الاقتصاد السوري تعود إلى عوامل داخلية متعلقة بتداعيات الأزمة والدمار الناشئ عنها، وعوامل خارجية متعلقة بالعقوبات، والحل يكمن بالعمل على الجبهتين.

وجهة نظر الدكتور النحاس تقول إن الموضوع يتعلق بالداخل السوري معتبراً أن قوة الاقتصاد في قادم الأيام هي من تحكم واقع تحسن الليرة، ولعل قيام الحكومة بتثبيت سعر الصرف مؤخراً أثبت للجميع قدرتها على ضبطه، ورأى النحاس أنه من المبكر الآن الحديث عن إقرار عملة البريكس، فالموضوع يحتاج إلى بنك مركزي موحد لتلك الدول وهذا صعب للغاية أن يتحقق، فهو يحتاج إلى مقياس لعملات تلك الدول مع عملة بريكس المفترضة، كما يحتاج إلى الشفافية المطلقة في اقتصاديات تلك الدول المنضمة إلى المجموعة وهذه من التحديات أمامها، وبالتالي من الصعب الآن إقرار عملة موحدة للمجموعة، وحتى لو تم إقرارها بشكل نظري، أتوقع أن الموضوع بالشكل العملي في غاية الصعوبة.

اقتصاد مرحلي تحت خطة شاملة

هل تُحل مشاكل الاقتصاد السوري بالانضمام إلى «بريكس»؟ أم الحل داخلي؟

ما نلاحظه على الاقتصاد السوري خلال السنوات الأخيرة أنه بواقع مرير للغاية، نحن ما زلنا بفكرة النظرية والبرهان، بفكرة التجربة والنتيجة، بفكرة الفعل ورد الفعل، ولم نضع خطة إستراتيجية إلى الآن لانتشال الواقع الاقتصادي السوري مما هو عليه، أكد الدكتور النحاس وأضاف: الاقتصاد السوري يحتاج إلى وضع خطة إستراتيجية شاملة وهذه الخطة تحتاج إلى خطط تكتيكية مرحلية تعتمد على اقتصاد مرحلي.

وتابع الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حلب: لا يمكننا الآن وضع تصور شامل إستراتيجي للاقتصاد السوري، يجب أن نوضح هوية الاقتصاد السوري، هل استطعنا خلال الفترات الماضية أن نعرف ما هوية الاقتصاد السوري؟ هل استطعنا أن نقيّم ما الموارد التي نمتلكها في الواقع الحالي؟ هل نستطيع إدارة هذه الموارد بشكل صحيح؟ هل وضعنا السياسات والإجراءات المناسبة اللازمة للخروج من المأزق الاقتصادي؟ في الحقيقة لم نقم بكل هذه الأمور خلال الفترات الماضية، اعتمدنا على التجربة والنتيجة، اعتمدنا على النظرية والبرهان، على الفعل ورد الفعل كما ذكرت، وما هكذا تدار الاقتصاديات.

وأضاف: نحتاج إلى تحديد نمط الاقتصاد السوري خلال الفترة القادمة؛ كي نستطيع انتشال الاقتصاد السوري مما هو عليه، أتوقع المشكلة داخلية، نحن قادرون على إدارة الاقتصاد السوري بكوادر داخلية ضمن الموارد المتاحة، وما نمتلكه من موارد حتى وإن كانت أقل مما كانت عليه قبل الحرب نستطيع بها الخروج من مأزق الاقتصاد السوري، وكل ما علينا هو إيجاد الكفاءات المناسبة لتقود الاقتصاد وتخرجه من هذا النفق المظلم.

خطوة إستراتيجية

الانضمام إلى بريكس خطوة إستراتيجية بالنسبة لسورية، شدد الباحث الاقتصادي زغبور، وقال: انضمام سورية إلى المجموعة يمكن أن يلعب دوراً مهماً في إعادة إحياء الاقتصاد السوري ونهوضه كخطوة أولى، وسوف يلعب دوراً في المستقبل في تطوير جميع مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي وغيرها بين سورية ودول المجموعة.

كما يرى الدكتور النحاس أن الانضمام إلى بريكس سيلغي العزلة التي حاولت الولايات المتحدة والدول الغربية فرضها خلال سنوات الحرب على سورية، وما آلت إليه الظروف الاقتصادية بعد ما يسمى «قانون قيصر»، وقال: لذا الانضمام إلى التكتل يعطي بعداً آخر لسورية كما يعطي للدول التي تود التعامل معها بعداً آخر.

«بريكس» خطوة إستراتيجية بالنسبة لسورية

السلوم: نظام مالي جديد يعيد رسم خرائط القوى الاقتصادية والسياسية

د.زعبور: انضمام سورية سيخفف الضغط على طلب الدولار

السنة التاسعة عشرة ـ العدد / ٥٥١/ ٢٧ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤

ترصد «الاقتصادية» كل أسبوع أهم مؤشرات الذهب والنفط وغيرها من التداولات للعملات والسلع الأساسية في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية وفيما يلي حالة المؤشرات..

أثرت بيانات الإحصاء الأوروبية (سوق صرف الدولار الأميركي مقابل اليورو والجنيه الإسترليني) مترافقاً مع انخفاض أسعار العملات المشفرة ونبين أدناه أداء كل عملة على حدة:

انخفاض أسعار السكر بنسبة ناقص 0.09 ٪ والأرز ناقص 0.27 ٪ والقمح بنسبة ناقص 0.35 ٪

يورو/ دولار، الجنيه الإسترليني/دولار:

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي وسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي خلال تداولات الأسبوع السابق:

حيث افتتح اليورو تداولاته على انخفاض مسجلاً في تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/٢١) ١,٠٨١٥ دولار أميركي منخفضاً بنسبة ٠,٤٧ بالمئة.

كما انخفض سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي في تداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/١٠/٢١) بنسبة ٠,٤٩ بالمئة. ولعلّ من أبرز تحركات اليورو التداولات الحاصلة في تداولات يوم الجمعة (٢٠٢٤/١٠/٢٥) مقارنة بتداولات اليوم السابق الخميس (٢٠٢٤/١٠/٢٤) حيث انخفض سعر الصرف بنسبة تقارب ٠,٢٥ متأثراً بالبيانات الإيجابية الصادرة حيث أظهرت بيانات S&P Global تحسن مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في منطقة اليورو إلى ٤٥,٩ نقطة في شهر تشرين الأول، متفوقاً على التوقعات ومقارنةً بقراءة شهر أيلول المعدلة ٤٥,٠ نقطة.

ومن خلال المقارنة بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع لكل من سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني يُلحظ انخفاض سعر صرف اليورو بنسبة بلغت ٠,١٤ بالمئة وسعر صرف الجنيه الإسترليني بنسبة ٠,٧٢ بالمئة.

التحركات السعرية لليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي:

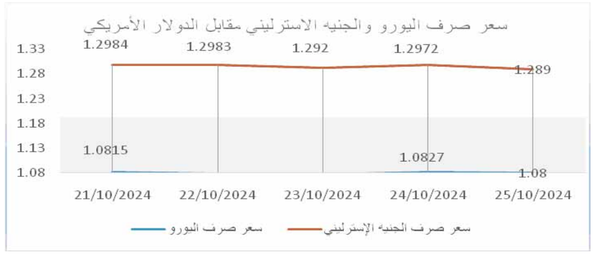

الفترة	سعر صرف اليورو	سعر صرف الجنيه الإسترليني
٢٠٢٤/١٠/٢١	١,٠٨١٥	١,٢٩٨٤
٢٠٢٤/١٠/٢٢	١,٠٧٩٧	١,٢٩٨٣
٢٠٢٤/١٠/٢٣	١,٠٧٨١	١,٢٩٢
٢٠٢٤/١٠/٢٤	١,٠٨٢٧	١,٢٩٧٢
٢٠٢٤/١٠/٢٥	١,٠٨	١,٢٨٩
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠,١٤– بالمئة	٠,٧٢– بالمئة

أسعار العملات المشفرة

يوضح الجدول أدناه التحركات السعرية لكل من البيتكوين والإيثريوم:

انخفض سعر الإيثريوم مقابل الدولار الأميركي في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/٢٥) مسجلاً ٢,٤٧٩ دولار أميركي وبنسبة انخفاض عن تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/٢١) بلغت ٧,٠١ بالمئة كما انخفض سعر البيتكوين بنسبة ٠,٤٤ بالمئة.

التاريخ	سعر البيتكوين	سعر الإيثريوم
٢٠٢٤/١٠/٢١	٦٧,٣٧٢,٠٠	٢,٦٦٦,٠٠
٢٠٢٤/١٠/٢٢	٦٧,٤٢٧,٠٠	٢,٦٢١,٠٠
٢٠٢٤/١٠/٢٣	٦٦,٦٦٤,٠٠	٢,٥٢٦,٠٠
٢٠٢٤/١٠/٢٤	٦٨,١٩١,٠٠	٢,٥٣٥,٠٠
٢٠٢٤/١٠/٢٥	٦٧,٠٧٤,٠٠	٢,٤٧٩,٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠,٤٤– بالمئة	٧,٠١– بالمئة

أسعار المعادن:

يظهر الشكل أدناه تطور كل من أسعار الذهب العالمية والنحاس:

شهدت أسعار كل من الذهب والنحاس انخفاضاً حيث انخفض سعر أونصة الذهب العالمية والنحاس في بداية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/٢١) مقارنةً بتداولات نهاية الأسبوع السابق بنسب بلغت على التوالي ٠,٠٢ بالمئة و ٠,٥٧ بالمئة.

تراجع الذهب إلى أقل من ٢,٧٢٥ دولار للأونصة يوم الجمعة (٢٠٢٤/١٠/٢٥)، متأثراً بقوة الدولار وعائدات سندات الخزانة الأميركية، رغم ارتفاعه كملاذ آمن وسط توترات جيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. كما عززت بيانات اقتصادية قوية توقعات بتخفيف حدة تخفيض الفائدة من الاحتياطي الفيدرالي، لكن التوترات الجيوسياسية وديناميكيات السوق ما زالت تدعم الذهب بشكل عام.

التحركات السعرية لأسعار الذهب العالمية والنحاس:

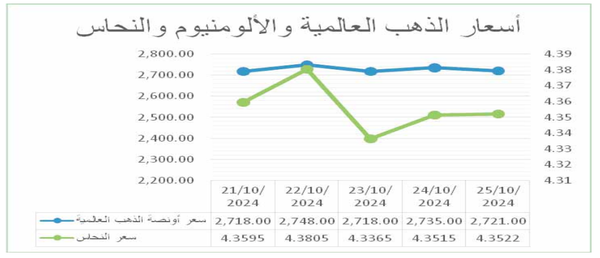

الفترة	سعر أونصة الذهب العالمية	سعر النحاس
٢٠٢٤/١٠/٢١	٢,٧١٨,٠٠	٤,٣٥٩٥
٢٠٢٤/١٠/٢٢	٢,٧٤٨,٠٠	٤,٣٨٠٥
٢٠٢٤/١٠/٢٣	٢,٧١٨,٠٠	٤,٣٣٦٥
٢٠٢٤/١٠/٢٤	٢,٧٣٥,٠٠	٤,٣٥١٥
٢٠٢٤/١٠/٢٥	٢,٧٢١,٠٠	٤,٣٥٢٢
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠,١١ بالمئة	٠,١٧– بالمئة

أسعار النفط والغاز:

يوضح الشكل أدناه تطور سعر النفط بالدولار الأميركي (خام برنت وتكساس) والغاز خلال تداولات الأسبوع السابق: شهد سوق المحروقات ارتفاعاً ملحوظاً في سعر برنت في بداية تداولات الأسبوع السابق مقارنةً بتداولات الأسبوع الذي سبقه بنسب بلغت ١,٦٨ بالمئة. كما أنهى نفط برنت تداولاته على ارتفاع في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/٢٥) عند مستوى ٧٥,٢٢ دولاراً أميركياً وبنسبة ارتفاع ١,٤٣ بالمئة.

كما ارتفعت العقود الآجلة للغاز الطبيعي الأميركي بنسبة ٧,٢٧ بالمئة هذا الأسبوع، ويأتي الارتفاع في سوق المحروقات ناجماً عن التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

التحركات السعرية لأسعار النفط والغاز

الفترة	سعر برميل النفط خام برنت	سعر برميل النفط خام تكساس	سعر الغاز
٢٠٢٤/١٠/٢١	٧٤,٢٩	٧٠,٠٤	٢,٣١٢
٢٠٢٤/١٠/٢٢	٧٦,٠٤	٧١,٧٤	٢,٣١١
٢٠٢٤/١٠/٢٣	٧٤,٩٦	٧٠,٣٧	٢,٣٤٢
٢٠٢٤/١٠/٢٤	٧٤,٣٨	٦٩,٨٤	٢,٥٢٢
٢٠٢٤/١٠/٢٥	٧٥,٢٢	٧١,٠٤	٢,٤٨
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	١,٢٥ بالمئة	١,٤٣ بالمئة	٧,٢٧ بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية:

مؤشرات الأسواق المالية العالمية

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية:

شهد أداء الأسواق المالية في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/٢٥) انخفاضاً ملحوظاً حيث انخفض مؤشر السوق المالية الأميركية DJI بنسبة ١,٣٠ بالمئة مسجلاً ٤٢,٣٧٤ نقطة بضغط من بعض البيانات السلبية عن الاقتصاد الأميركي، كما انخفض مؤشر السوق المالية الألمانية Dax30 بنسبة بسيطة قاربت ٠,٠٩ بالمئة مسجلاً ١٩,٤٤٣ نقطة بضغط من المخاوف الاقتصادية في منطقة الاتحاد الأوروبي.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية:

الفترة	مؤشر السوق المالية الأميركية dji	مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100	مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30
٢٠٢٤/١٠/٢١	٤٢,٩٣٢,٠٠	٨,١٣٤	١٩,٤٦١
٢٠٢٤/١٠/٢٢	٤٢,٩٢٤,٠٠	٨,٣٠٧	١٩,٤٢٢
٢٠٢٤/١٠/٢٣	٤٢,٥١٤,٠٠	٨,٢٥٩	١٩,٣٧٧
٢٠٢٤/١٠/٢٤	٤٢,٣٧٤,٠٠	٨,٢٦٩	١٩,٤٤٣
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	١,٣٠– بالمئة	١,٦٦ بالمئة	٠,٠٩– بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العالمية الناشئة:

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية:

انخفضت قيمة المؤشر للسوق المالية اليابانية في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/١٠/٢٥) مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/١٠/١٨) بنسبة ٢,٧٤ نقطة مئوية مسجلاً ٣٧,٨٨٩ نقطة وسط خسائر في قطاع إنتاج الكهرباء والاتصالات.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية الناشئة:

الفترة	مؤشر السوق المالية اليابانية NIKKI225
٢٠٢٤/١٠/٢١	٣٨,٩٥٥,٠٠
٢٠٢٤/١٠/٢٢	٣٨,٤١٢,٠٠
٢٠٢٤/١٠/٢٣	٣٨,١٠٤,٠٠
٢٠٢٤/١٠/٢٤	٣٨,١٤٣,٠٠
٢٠٢٤/١٠/٢٥	٣٧,٨٨٩,٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٢,٧٤– بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العربية:

شهدت السوق المالية المصرية ارتفاعاً في تداولات نهاية الأسبوع ليسجل ٣٠,٥٥٣ نقطة وبنسبة ارتفاع ٣,٤٧ بالمئة عن تداولات بداية الأسبوع السابق بدعم من قطاعات مختلفة.

كما ارتفع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية DSX مسجلاً ٨٩,١٥٠ نقطة في ٢٠٢٤/١٠/٢٤ وبنسبة ارتفاع تقارب ١,٨٢ بالمئة مقارنةً ببداية الأسبوع.

كما ارتفع مؤشر السوق المالية السعودية فقد سجل المؤشر العام لها TASI ما يقارب ١١,٨٨٦ نقطة في نهاية تداولات الأسبوع السابق وبنسبة ارتفاع ٠,٠٣ بالمئة عما كان عليه في بداية تداولات الأسبوع

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية:

الفترة	مؤشر السوق المالية السعودية TASI	مؤشر السوق المالية المصرية EGX30	مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية DSX
٢٠٢٤/١٠/٢٠	١١,٨٨٣	٢٩,٥٢٩	٨٧,١٨٧
٢٠٢٤/١٠/٢١	١٢,٠٨٨	٣٠,٤٤٥	٨٧,٥٦٠
٢٠٢٤/١٠/٢٢	١١,٩٥٦	٣٠,٤٢٧	٨٧,٨٨١
٢٠٢٤/١٠/٢٣	١١,٩٠٢	٣٠,٤١٤	٨٨,٥٥٣
٢٠٢٤/١٠/٢٤	١١,٨٨٦	٣٠,٥٥٣	٨٩,١٥٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠,٠٣ بالمئة	٣,٤٧ بالمئة	١,٨٢ بالمئة

أسعار السلع الغذائية:

انخفضت العقود الآجلة للقمح وهو أدنى مستوى منذ شهر، مدفوعة بتوقعات هطول أمطار في مناطق زراعية جافة بجنوب روسيا والولايات المتحدة، رغم استمرار الجفاف كمصدر للقلق. وقامت وزارة الزراعة الأميركية برفع تقديراتها للمخزون العالمي من القمح، لتصل إلى ٢٥٧,٧٢ مليون طن متري، متجاوزة التوقعات، مع خفضها تقديرات الإنتاج للعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وعلى جانب آخر، دعمت روسيا، كأكبر مصدّر، الأسعار بفرض حد أدنى وزيادة الرسوم على الصادرات.

كما ارتفعت العقود الآجلة للذرة بفعل الطلب القوي ومخاوف العرض، مدعومة بإعلان وزارة الزراعة الأميركية عن بيع ٣,٩ ملايين بوشل لهذا العام. في حين أن التوترات في أوكرانيا والشرق الأوسط أثارت مخاوف إضافية بشأن الإمدادات العالمية، ما ساهم في زيادة الأسعار.

تطور أسعار عينة من السلع الغذائية:

التاريخ	سعر القمح (bu)	سعر السكر (lbs)	سعر الرز (cwt)	سعر القطن	زيت دوار الشمس	الذرة(bu)
٢٠٢٤/١٠/٢١	٥٧٢	٢٢,١٣	١٥,٠٩	٧٠,٤	١,٢٠٣	٤١٠
٢٠٢٤/١٠/٢٢	٥٧٦	٢٢,١٨	١٥,١٢٥	٧٢,٠٦	١,٢٠٦	٤١٥
٢٠٢٤/١٠/٢٣	٥٧٨,٥	٢٢,٣٥	١٥,١٠٥	٧٢,٤٢	١,٢٢٩	٤١٩
٢٠٢٤/١٠/٢٤	٥٨١	٢٢,١٤	١٥,٠٤	٧١,٥	١,٢٣٠	٤٢١,٥
٢٠٢٤/١٠/٢٥	٥٧٠	٢٢,١١	١٥,٠٥	٧٠,٦٤	١,٢٣١	٤١٥,٣٢
التغير المئوي	٠,٣٥– بالمئة	٠,٠٩– بالمئة	٠,٢٧– بالمئة	٠,٣٤ بالمئة	٢,٣٣ بالمئة	١,٣٠ بالمئة

الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٥١/ ٢٧ تشرين الأول ـ أكتوبر ٢٠٢٤

أزمة بين بوينغ وشركة الخطوط الجوية الأميركية بسبب تأخير تسليم الطائرات

أزمة جديدة ظهرت لشركة تصنيع الطائرات بوينغ، بعدما سئم رئيس شركة الخطوط الجوية الأميركية – «American Airlines»، والتي لها اسم مختصر وهو «إيه إيه AA»– روبرت إيسوم، من انتظار تسليم الطائرات المتأخرة.

وقال إيسوم في تصريحات صحفية: «إنني أتطلع إلى اليوم الذي لا يكون فيه هذا مجرد مصدر إلهاء –يقصد اعتذار شركة بوينغ عن تأخير موعد تسليم الطائرات– لقد عانينا معهم على مدى السنوات الخمس الماضية».

وفي هذا العام على وجه الخصوص، عانت الشركة المصنعة للطائرات من أزمات كثيرة، بدءاً من انفجار قابس باب طائرة تابعة لشركة ألاسكا إيرلاينز في كانون الثاني، ومنذ ذلك الحين واجهت التدقيق من جانب المنظمين ومحكمة الرأي العام بشأن حزمة متزايدة من قضايا السلامة.

وتواجه بوينغ ما يبدو أنه إضراب طويل ومكلف للعمال، وفي وقت سابق رفض أعضاء الرابطة الدولية للميكانيكيين وعمال الفضاء، وهي النقابة التي تمثل الموظفين المضربين، عرض العقد الأخير الذي قدمته شركة بوينغ.

ووعد الرئيس التنفيذي الجديد كيلي أورتبيرغ –أحد المخضرمين في صناعة الطيران– بتنفيذ تحسينات جادة على المستوى الثقافي والأداء في الشركة.

وأعلنت شركة بوينغ، أنها خسرت ٦ مليارات دولار من إيرادات بلغت ١٧ مليار دولار في الربع الثالث، متأثرة بالإضراب المستمر والرسوم في أعمالها التجارية والدفاعية.

وقالت الشركة، في بيان لها، إنه خلال هذا الربع، تلقى القسم التجاري في بوينغ ٤٩ طلباً وسلم ١١٦ طائرة، وكان في سجل طلباته نهاية أيلول أكثر من ٥٤٠٠ طائرة بقيمة ٤٢٨ مليار دولار.

وأضاف أورتبيرغ: «سيستغرق الأمر بعض الوقت لإعادة بوينغ إلى إرثها السابق، ولكن مع التركيز والثقافة الصحيحة يمكننا أن نصبح شركة مميزة ورائدة في مجال الطيران مرة أخرى».

من جانبه قال رئيس شركة الخطوط الجوية الأميركية «إيه إيه AA» روبرت إيسوم: إن شركته بحاجة إلى بوينغ لتسليم طائرات عالية الجودة في الوقت المحدد، معلقاً: «إنني أتطلع إلى المكالمة الهاتفية عندما تقول بوينغ إننا قادرون على القيام بذلك».

وتابع: «نحن بحاجة إلى أن تكون بوينغ قوية، وهذا ما أخبرت به الرئيس الجديد للشركة، ومع ذلك، في نهاية المطاف، نحن بحاجة إليهم لتسليم طائرات عالية الجودة في الوقت المحدد، وسأرحب بهذه المكالمة الهاتفية عندما تقول شركة بوينغ: سنفعل ذلك».

راتب الرئيس التنفيذي لمايكروسوفت يرتفع لـ ٧٩ مليون دولار

ارتفعت حزمة تعويضات وراتب الرئيس التنفيذي لشركة مايكروسوفت ساتيا ناديلا بنسبة ٦٣ بالمئة إلى ٧٩،١ مليون دولار للسنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران ٢٠٢٤، ومع هذا كان من الممكن أن تكون التعويضات أكبر لولا طلبه تخفيض الحافز النقدي الخاص به.

وحصل ناديلا على راتب قدره ٢،٥ مليون دولار و٧١،٢ مليون دولار من جوائز الأسهم وحافز نقدي بقيمة ٥،٢ ملايين دولار و١٧٠ ألف دولار في تعويضات أخرى وفقاً لآخر إفصاحات الشركة، وكان الرئيس التنفيذي لمايكروسوفت قد حصل على إجمالي أجر ٤٨،٥ مليون دولار في السنة المالية السابقة.

وكان ناديلا في طريقه للحصول على حافز نقدي بقيمة ١٠،٧ ملايين دولار، لكنه طلب من مجلس الإدارة أقل، بعد العديد من خروقات الأمن السيبراني البارزة في تلك الفترة.

وجاء في الإفصاح الصادر عن مايكروسوفت: «اتفق ناديلا على أن أداء الشركة كان قوياً للغاية، ولكن في ضوء التزامه الشخصي بالأمن ودوره كرئيس تنفيذي، طلب من مجلس الإدارة النظر في الانحراف عن مقاييس الأداء المعمول بها وتقليل حافزه النقدي ليعكس مسؤوليته الشخصية عن التركيز والسرعة المطلوبة للتغييرات التي أظهر مشهد تهديد الأمن السيبراني اليوم أنها ضرورية».

وبلغت قيمة مكافأة أسهم ناديلا ٣٩ مليون دولار للعام السابق، وارتفع سهم مايكروسوفت بأكثر من ٣٠ بالمئة في الأشهر الاثني عشر حتى حزيران ٢٠٢٤، ما أدى إلى زيادة قيمتها السوقية إلى أكثر من ٣ تريليونات دولار.

الأداء المميز للسهم جاء بسبب رهان المستثمرين على أن مايكروسوفت، المستثمر الكبير في شركة أوبن إيه أي مطورة تطبيق تشات جي بي تي، ستكون المستفيد الرئيسي من طفرة الذكاء الاصطناعي.

وقفزت إيرادات مايكروسوفت بنسبة ١٦ بالمئة إلى ٢٤٥ مليار دولار ما دفع الدخل التشغيلي إلى الارتفاع بنسبة ٢٤ بالمئة إلى ١٠٩ مليارات دولار.

ويزيد الأجر الإجمالي لناديلا بنحو ٨ ملايين دولار عن راتب الرئيس التنفيذي لشركة أبل تيم كوك للعام المالي الماضي المقدر بنحو ٦٣،٢ مليون دولار، كما يبلغ راتب ناديلا أكثر من ضعف راتب الرئيس التنفيذي لشركة إنفيديا جنسن هوانغ البالغ ٣٤،٢ مليون دولار.

لأول مرة في تاريخه.. رئيس إنفيديا يدخل قائمة أغنى ١٠ أشخاص في العالم

ارتفعت ثروة جنسن هوانغ الرئيس التنفيذي لشركة إنفيديا لتصنيع الرقائق الإلكترونية، لتضعه ضمن أغنى ١٠ أشخاص في العالم، وذلك لأول مرة في تاريخه بحسب قائمة فوربس اللحظية لمليارديرات العالم.

وارتفع صافي قيمة ثروة هوانغ بمقدار ٣،٢ مليارات دولار إلى ١٢٣،٦ مليار دولار، متخطياً ثروة الرئيس التنفيذي السابق لشركة مايكروسوفت، ستيف بالمر، البالغة ١٢٢،٤ مليار دولار.

وتبادل بالمر مع هوانغ المراكز ليصبح في المركز الحادي عشر في قائمة أثرياء العالم.

وتتركز ثروة هوانغ تقريباً في حصته البالغة ٣،٥ بالمئة من أسهم إنفيديا، التي تقدر بنحو ١٢٢،٢ مليار دولار من إجمالي قيمة الشركة البالغ ٣،٥ تريليونات دولار.

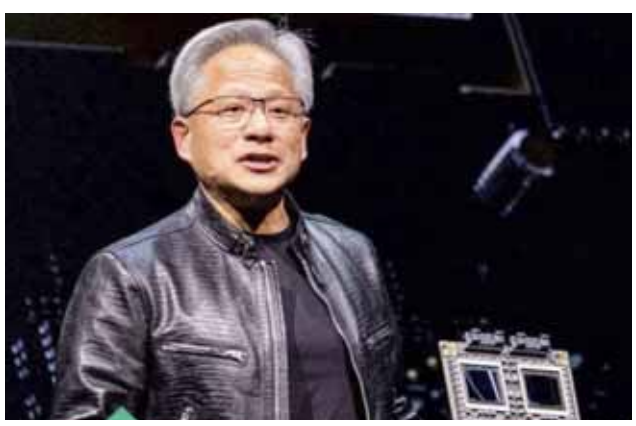

ويشغل جنسن هوانغ (٦١ عاماً) منصب الرئيس التنفيذي لشركة إنفيديا منذ تأسيسها عام ١٩٩٣، وهو أيضاً أكبر مساهم فيها حتى بعد عملية البيع الأخيرة لأسهمه بقيمة ٧١٣ مليون دولار خلال الصيف الجاري.

يُذكر أنه في غضون عامين فقط، شهدت ثروة هوانغ قفزة نوعية من ٢٠،٦ مليار دولار إلى أكثر من ١٢٢ مليار دولار حالياً، ما يعكس النمو الهائل لشركة إنفيديا، بحسب بيانات فوربس.

إلى جانب هوانغ، يعتبر كل من تينش كوكس، وهارفي جونز، ومارك ستيفنز، الذين يشغلون مناصب في مجلس إدارة إنفيديا منذ تأسيسها في أوائل التسعينيات، من أصحاب المليارات، ما يعكس النجاح الكبير الذي حققته الشركة.

يتزامن انضمام هوانغ إلى قائمة أغنى ١٠ أشخاص في العالم مع صعود سهم إنفيديا ٤،١٤ بالمئة أمس ليغلق عند أعلى مستوياته على الإطلاق عند ١٤٣،٧١ دولاراً، نتيجة الطلب الهائل.

بوح الاقتصاد

وزير.. «يغض البصر»!

■ هني الحمدان

تسعى الحكومة اليوم ضمن سياساتها إلى تطوير منظومة العملية الإدارية لأهميتها في كل مفاصل الأعمال، وحددت ضمن اشتراطاتها الأولية الطلب من الوزراء تقييماً لأداء معاوني الوزراء والمديرين العامين، وهي خطوة لا شك ذات أهمية كبرى، وتهدف إلى الارتقاء بمستوى الخدمات والأداء الإداري الرسمي السلبي.

واقع إداراتنا والنمطية السائدة معروفة، وللأسف تدار بعض الجهات الحكومية بطرق اجتهادية، تظهر واضحة في سياساتها وإجراءات عملها، كما تظهر في تعامل موظفيها مع المراجعين، وكذلك في النتائج التي تحققها، والحكم باجتهادية الكثير من المديرين الحكوميين مبني على أساس الكثير من الدلائل، منها طول الإجراءات والأعمال الورقية والروتين البيروقراطي المزمن في القطاع العام، باستثناء بسيط لدى بعض الأجهزة التي يبدو أن إدارتها تتصف بالفعالية والسعي للتطوير المستمر، لكنها لم تصل إلى المأمول..!

إن مستوى ما يقدم من الخدمات للمواطنين لم ينل الرضا، ويدل ذلك على أن هذه الجهات تدار بوساطة مديرين اجتهاديين لا رؤية ولا أهداف ولا قياس لدى الكثير منهم، ولا يعرف المديرون الاجتهاديون أن علم الإدارة يوفر فكراً يمكن أن يساعدهم في تفادي الكثير من الأخطاء والمشكلات، وإرضاء المتعاملين معهم، وتحقيق إنجازات كبيرة للمنشآت التي يديرونها ولأنفسهم وللوطن!!

إننا بحاجة في القطاع الحكومي إلى جيل من الإداريين المحترفين الذين يمكن أن يعالجوا أخطاء الجيل الإداري الاجتهادي القديم، إداريين يمارسون الإدارة وفق قواعد وطرق إدارية احترافية، فالمدير المحترف يبدأ عمله في الإدارة بدراسة شؤون الجهة التي سيديرها، وما يواجهها من مشكلات والمتعاملين معها ومتطلباتهم وموظفيها وما يعانون منه، ومرافقها وإمكاناتها، ثم يرسم رؤية لما يريد تحقيقه على المدى البعيد والقريب، منطلقاً من فهم عميق لطبيعة عمل الجهة أي رسالتها، ومن معرفة إدارية جوهرها أن وظيفته كمدير هي الاستغلال الجيد للموارد لتحقيق إنجازات.

ويقوم المدير المحترف بتحويل الرؤية إلى أهداف ذكية ومحددة على المدين البعيد والقريب، ثم يضع خطة تشتمل على الأهداف التي يريد تحقيقها والإستراتيجية التي سيتبعها، والأعمال التي سيقوم بها هو وموظفوه، ويحدد جدول التنفيذ والإمكانات التي تحتاج إليها الخطة.

اليوم ولو نظرنا إلى حالة تضجر المواطن من كل الخدمات والمسائل والخدمات السيئة، أو تأخر مواعيد الإدارات عن أداء واجباتها كما يجب، أو الأمور تلك المتعلقة بالتضخم، أو غلاء كل شيء من حولنا، وغيرها من الهموم اليومية للمواطن، فإن كل تلك المشكلات، يمكن أن تعاد إلى حالة التشرذم الإداري، التي نمت مثل السرطان، التي أسميها «تمسيح الجوخ» أو «تمشاية الحال» «وغض البصر» عن الأخطاء والتقصير فيما سبق، ولعل المحسوبيات والقرابات والمعارف المنفعية كلها أدت لعدم إلا تتخذ الجهات الحكومية المعنية قرارات تغضب أحداً، حتى ولو تسبب ذلك في خلق ازدواجية إدارية!!

أي إن السياسة الإدارية السائدة، كانت ومازالت، هي الهروب إلى الأمام، فعند كل إخفاق إداري، يُخلق جهاز إداري جديد، بصلاحيات جديدة، ومع مرور السنوات تكون النتيجة صفراً مكعباً..!

جميل «صحوة» الحكومة تجاه الإدارة لتصويب حالات اعوجاجها بعد كل المآسي وحالة الروتين والفساد وتعشش البيروقراطية، لكن يبقى الأجمل، أن يجري تقييم المسؤولين سواء من مرتبة معاوني الوزراء أم المديرين العامين من خلال ليس فقط شخص الوزير، بل من لجنة خاصة قوامها المهنية والحياد والنزاهة المطلقة.

نعم، إننا في عصر التقنية العالية، عصر الانفجار المعرفي والمعلوماتي، عصر يتطلب وجود مدير محترف يحقق الإنجازات والطموحات الوطنية، وليس الاجتهادي البيروقراطي الذي يبدد الموارد الإنسانية والمالية، ويخلق مشكلات تكرس تراجع البلاد بدلاً من المساهمة في تقدمها، والشواهد عديدة، وفي مرات قادمة سنشير صراحة إلى أوجه بعض الحالات التي جاءت إلى الإدارة «بالبراشوت»!!.